فريق المنظمة المغربية لحقوق الإنسان لملاحظة الانتخابات التشريعية 25 نونبر 2011

التنسيق: السيدة آمنة بوعياش رئيسة المنظمة المغربية لحقوق الإنسان

الفريق الإجرائي: عبد اللطيف شهبون- بودريس بلعيد - عبد المجيد بلغزال – فيصل السلمي – محمد محيفيظ – منبر بنصالح – نبيلة الزهيري – عبد الوهاب الطراف –طارق النشناش –محسن حافظ – رشيد البلغيتي – لحسين اكجطاون

منسقي الملاحظين : عبد المجيد بلغزال- بدر عرفات - صدقي أمدجار - منير بنصالح - نبيلة الزهيري

الفريق التقني لمرصد : تنسيق : طارق النشناش

- شاكر الحمداوي - نجاة التباني - علي العيادي - هلال أهرام

فريق الصحافة المكتوبة : تنسيق رشيد البلغيتي

- جهاد فتشاني - أمينة بوغالي

الشبكات الاجتماعية : لحسين اكجطاون

مقدمة

قررت المنظمة المغربية لحقوق الإنسان القيام بملاحظة الانتخابات التشريعية ليوم 25 نونبر 2011 بإعمال مقاربة جديدة تجمع ما بين الملاحظة النوعية الميدانية لعدد من الدوائر ووضع أرضية للتكنولوجيا الحديثة لمشاركة المواطنين بالملاحظة ومتابعة الشبكات الاجتماعية والصحافة المكتوبة .

وقد بادرت إلى إعمال هذه المقاربة انطلاقا من الأهمية الخاصة التي تكتسيها انتخابات 25 نونبر 2011 في المسار الطويل والمتعرج الذي سلكه المغرب في سعيه نحو إقرار الديمقراطية وحقوق الإنسان، وسيادة دولة الحق والقانون والمؤسسات. حيث تنظم هذه الاستحقاقات السابقة لأوانها ضمن :

- سياق إقليمي يتميز بحركة متواترة للمطالبة بالإصلاح والتغيير، تأسست على قيم ومقتضيات حقوق الإنسان خاصة منها حرية التعبير والرأي والتجمع والتظاهر والتناوب على تدبير الشأن العام. وبذلك يكون الرأي العام لهذه المنطقة قد حقق تقدما كبيرا في امتلاك الاقتناع بحقوق الإنسان وبوأها مكانة مركزية في بلورة شعاراته ومطالبه .

وعرفت هذه الحركة تفاوتا من حيت حجمها ومن حيث التعبئة حولها ومن حيث أشكال ونوعيات التدخل في مواجهتها. كما عرفت تفاوتا من حيث النتائج التي أفضت إليها، ومدى تحقيق مطالبها. وفي كل الحالات، فقد قطعت هذه الحركة مع كل مبررات التأجيل سواء كانت خوفا أو صبرا أو ترددا أو أملا أو انتظارا.

و قد كان لأحداث الربيع بالمنطقة, تأثير كبير في انتشار استعمال التكنولوجيا الحديثة ومختلف شبكات التواصل الاجتماعي بما فيها المغرب حسب الإحصائيات الأخيرة (ملحق رقم 6)، بحيث صارت هذه الوسائل تعوض إلى حد كبير الوسائل الإعلامية الكلاسيكية, بسبب سرعة تنقل المعلومة فيها, و حجم المعطيات المتاح لمستعملها تصفحها, و مقدار الحرية التي تضمنه في تنقل المعلومات المختلفة دون رقابة تذكر.

- سياق سياسي وطني تميز أساسا بتأثر المغرب بالحراك الذي تعرفه المنطقة والذي لم يبق بمنأى عن هذه الموجة الجارفة، إذ توالت منذ 20 فبراير 2011 بشكل دوري مسيرات ومظاهرات للمطالبة بالإصلاح وإسقاط الفساد والاستبداد، وحل الحكومة والبرلمان، وإقامة نظام ملكي برلماني، وتنظيم انتخابات حرة ونزيهة، وإقرار دستور ديمقراطي.

- سياق مجتمعي وثقافي اتسم بتجديد النقاش العمومي والسياسي ذي الصلة بإعمال مبدإ التمييز الإيجابي في أفق المناصفة وعدم التمييز بين المرأة والرجل في جميع الحقوق، بما فيها المشاركة السياسية مع إعتماد آلية لتدعيم مشاركة الشباب.

وتجدر الإشارة بأن جملة من هذه المطالب ليست بجديدة، إذ ما فتأت فعاليات من المجتمع المغربي . والحركة الحقوقية ضمنها . تطالب بها بشكل مستمر خاصة بعد المصادقة على تقرير هيئة الإنصاف والمصالحة، إلا أن الحراك السياسي والاجتماعي الذي أثارته حركة 20 فبراير قطعت مع حالة الانطلاق السياسي الذي كانت تعيشه البلاد من حيث الالتباس والانتظار لتفعيل توصيات الإصلاح المؤسساتي والتشريعي.

وقد مثل الخطاب الملكي ليوم 9 مارس 2011، استجابة رسمية لهذا الحراك، حيث تم الإعلان فيه عن اعتزام إجراء مراجعة شاملة للدستور حددت له آنذاك سبع مرتكزات أساسية تتمثل في الإقرار بالطابع التعددي للهوية المغربية، وترسيخ لدولة الحق والمؤسسات وتوسيع مجال الحريات الفردية والجماعية، ودسترة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، والارتقاء بالقضاء إلى سلطة مستقلة، وتوطيد مبدأ فصل السلط وتوازنها، وتعزيز الآليات الدستورية لتأطير المواطنين، وتقوية آليات تخليق الحياة العامة، ودسترة هيئات الحكامة الجيدة وحقوق الإنسان وحماية الحريات .

أ. أهم محاور الدستور الجديد

وهكذا تمت المصادقة على الدستور الجديد يوم فاتح يوليوز 2011 الذي نص على:

- حماية حقوق الأفراد والجماعات والنهوض بالمشاركة في الشأن العام؛
- توسيع اختصاصات مجلس النواب في المراقبة و المساءلة و تقييم السياسات العمومية، و إصدار العفو العام الشامل؛
- ضمان حقوق المعارضة البرلمانية وتمكينها من وسائل وإمكانيات جديدة؛
- جعل رئيس الحكومة رئيسا فعليا للسلطة التنفيذية.

إن هذه المستجدات الدستورية، خاصة فيما يطال مؤسستي الحكومة والبرلمان، هي التي ميزت الاستحقاقات الانتخابية ليوم 25 نونبر 2011، بالنظر إلى الرهانات السياسية والمجتمعية التي أصبحت متعلقة بها، مما أعطى بعض الأمل في استعادة مصالحة المواطن المغربي مع الشأن السياسي، وتجاوز صدمة نسبة العزوف التي كشفتها بشكل لافت انتخابات 2007 السابقة.

ب. القوانين ذات الصلة بالعملية الانتخابية

وبالنظر إلى أن هذه الانتخابات هي الأولى في إطار الدستور الجديد المصادق عليه فقد تم تأطيرها بصدور عدة قوانين[1]،:

- القانون التنظيمي لمجلس النواب (رقم 11-27)، و الذي لا تخفى أهميته البالغة في تنزيل المقتضيات الدستورية المتعلقة بإقامة "الانتخابات الحرة و النزيهة بما هي أساس مشروعية التمثيل الديمقراطي" (الفصل 11 من الدستور) و إرساء مؤسسة تشريعية قوية تسمح للأمة بممارسة سيادتها، و تضمن لها اختيار ممثليها في المؤسسات المنتخبة بالاقتراع الحر و النزيه و المنتظم (الفصل 2 من الدستور). و قد تضمن هذا القانون، مستجدات تهم اللائحة الوطنية التي أصبحت تشمل 90 مقعدا (60 للنساء و 30 للشباب أقل من 40 سنة)، و توسيع حالات التنافي، و توسيع مجال المخالفات و تشديد العقوبات .

[1]- انظر نص القوانين في الملحق

- القانون رقم 11-36 المتعلق بتجديد اللوائح الانتخابية : الذي أقر إجراءات أساسية من بينها، ضبط التسجيلات من خلال بطاقة التعريف الوطنية كوثيقة رسمية و فريدة لإثبات هوية الناخبين، و إعادة النظر في تركيبة الهياكل المكلفة قانونا بالإشراف على اللوائح الانتخابية و مراجعتها، و إسناد الإشراف على عملية المعالجة المعلوماتية للوائح الجنة وطنية تقنية يرأسها رئيس غرفة بالمجلس الأعلى، و تضم ممثلين عن الأحزاب السياسية.

- القانون (رقم 11-30) المنظم للملاحظة المستقلة، إعمالا للفصل 11 من الدستور الجديد، وبذلك يعد أول نص قانوني يؤطر عملية الملاحظة بالمغرب، و بالتالي يسد فراغا قانونيا و تشريعيا ما فتأت المنظمة في تقاريرها السابقة تنبه إليه و تدعو إلى ضرورة تجاوزه عبر نص قانون يحدد شروط و كيفيات الملاحظة المستقلة و محايدة، و كذا حقوق و التزامات الملاحظ الانتخابي، علما أن المنظمة المغربية لحقوق الإنسان سبقت أن أبدت في حينه ملاحظات بشأن مشروع هذا القانون.[2]

- القانون رقم 11. 29 المتعلق بالأحزاب السياسية، إعمالا للفصل سبعة من الدستور، و الذي ارتقى بالأحزاب إلى مرتبة المؤسسات الدستورية. و قد حمل هذا القانون مقتضى هاما،تفعيلا للفصل 61 من الدستور، و يمنع بمقتضاه " أعضاء مجلسي البرلمان و مجالس الجماعات الترابية و الغرف المهنية من التخلي عن الانتماء للحزب السياسي الذي ترشح باسمه للانتخابات، تحت طائلة تجريده من عضويته في المجالس أو الغرف المذكورة " (المادة 20). و هو مقتضى من شأنه أن يحد مما اصطلح عليه بظاهرة الترحال التي أضرت كثيرا بصورة الانتداب النيابي و العمل السياسي عموما، و فاقمت ظاهرة العزوف و انعدام الثقة لدى المواطنين.

كما أن المادة 28 من القانون المذكور تنص على ضرورة التزام الأحزاب السياسية في اختيار مرشحيها لمختلف العمليات الانتخابية بتقديم مرشحين نزهاء و أكفاء، مع اعتماد مبادئ الديمقراطية و الشفافية في هذا الاختيار.

ج. معطيات عامة حول الهيأة الناخبة والدوائر واللوائح الانتخابية لاستحقاقات 25 نونبر

بلغ عدد المسجلين في اللوائح الانتخابية : 13 626 357 منها 54.9 % ذكور و 45.1 % إناث .

وقد بلغ عدد اللوائح المقدمة برسم 92 دائرة، بـ 1546 لائحة بمعدل 17 لائحة عن كل دائرة انتخابية، إلا أن عدد اللوائح المودعة عن كل دائرة تراوح ما بين 4و 28 لائحة. وتتوزع بين 1464 وكيلا لائحة من الذكور أي بنسبة 96.25 بالمائة و 64 لائحة تترأسها النساء أي بنسبة 3.75 بالمائة.

وبلغت نسبة المرشحين الجدد من وكلاء اللوائح المحلية 87.57 بالمائة،في حين أن نسبة المنتخبين النواب ووكلاء اللوائح الذين أعادوا ترشيحهم تمثل 12.43 بالمائة.

أما من حيث توزيع وكلاء اللوائح المحلية حسب الفئات العمرية، فإن نسبة الوكلاء الذين تقل أعمارهم عن 45سنة وصل إلى 36.03 %. أما الفئة العمرية التي تتراوح أعمارها ما بين 45 و 55 سنة فبلغت نسبتها 36.16 %، في حين أن الفئة العمرية التي تتعدى أعمارها 55 سنة فتمثل 27.81 %.

[2]- أنظر مذكرة المنظمة حول هذا القانون في الملحق

وبخصوص توزيع المرشحين وكلاء اللوائح المحلية حسب المستوى الدراسي فلوحظ أن 59.9 %من هؤلاء الوكلاء يتوفرون على مستوى التعليم العالي،و 2.91% من ذوي المستوى الثانوي .

I. مقاربة الملاحظة

1. لماذا تقوم المنظمة بالملاحظة

تتجه المجموعات الدولية لتدعيم الديمقراطية إلى تقييم مسار العملية الانتخابية بعلاقتها مع حق المواطن والمواطنة في المشاركة بشكل مباشر أو غير مباشر في تدبير الشأن العام، وهو ما يساعد على ملاءمة القوانين الانتخابية مع المبادئ الأساسية والاتفاقيات الدولية والآليات ذات الصلة.

وقد أكدت المنظمة المغربية لحقوق الإنسان منذ تأسيسها في دجنبر 1988 على توطيد الارتباط بين الديمقراطية والنهوض بحقوق الإنسان، وأبرزت في مواقفها واقتراحاتها على الدور الأساسي للمؤسسة التشريعية في إعمال مبدإ فصل السلط وإصلاح القوانين المتعلقة بحقوق الإنسان ومراقبة السلطة التنفيذية.

إن تعدد الملاحظات المستقلة للعمليات الانتخابية، خلال العشرينية الأخيرة، ارتبط بمسار ترسيخ الديمقراطية وذلك باعتبار الملاحظات المستقلة دعامة أساسية للديمقراطية الناشئة خلال مرحلة الانتقال الديمقراطي.

وتستحضر المنظمة المغربية لحقوق الإنسان اجتهاد مركز حقوق الإنسان بجنيف الذي في إطار تقديمه للجوانب القانونية والتقنية للانتخابات، المتصلة بحقوق الإنسان على أن: "معايير الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان فيما يتعلق بالانتخابات واسعة من حيث طبيعتها، ويمكن تحقيقها من خلال مجموعة متنوعة واسعة من الأنظمة السياسية واستنادا إلى هذه المبادئ، فإن الأمم المتحدة لا تسعى إلى فرض أي نموذج سياسي معين وتدرك أنه لا يوجد نظام سياسي واحد، أو منهجية انتخابية واحدة، يلائمان الشعوب والدول كافة، في حين أن الأمثلة المقارنة توفر توجيها مفيدا لبناء مؤسسات ديمقراطية، تستجيب للمشاغل المحلية، وتمثل في نفس الوقت معايير حقوق الإنسان الدولية، هي تلك التي تصوغها الاحتياجات والتطلعات والحقائق التاريخية المحددة الخاصة بالشعب المعني، والمأخوذة في إطار المعايير الدولية " .

إن الحق في المشاركة في إدارة الشؤون العامة، أهمية بالغة بالنسبة للأفراد والجماعات وذلك للترابط الوثيق بين الديمقراطية وحقوق الإنسان. وقد وقع الاعتراف من طرف الأمم المتحدة العاملة في مجالات تسوية النزاعات ومراقبة سير العمليات الانتخابية بمناسبة ملاحظة مسارات الانتقالات الديمقراطية الناشئة، بأن الانتخابات وإن كانت لا تحقق الديمقراطية، فهي آلية مهمة في عمليات الدمقرطة وترتبط أحداثها ارتباطا وثيقا بالحقوق والحريات الأساسية للمواطنين، كما تعد الانتخابات وسيلة حيوية يعبر من خلالها الشعب بواسطة ممثليه وبصفة خاصة الأحزاب السياسية، عن تطلعاته الذي يرتضيها.

ومن أهم قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، قرار عدد137/46 بتاريخ 1991/12/17 حيث أوضح أن "الانتخابات الدورية والنزيهة، عنصر ضروري، لا غنى عنه في الجهود المتواصلة المبذولة لحماية حقوق ومصالح

المحكومين، وأن التجربة العملية تثبت أن حق كل فرد في الاشتراك في حكم بلده، عامل حاسم في تمتع الجميع فعليا بمجموعة واسعة التنوع من الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية".

2. مسار ملاحظة الانتخابات من طرف المنظمة

تعتبر المنظمة المغربية لحقوق الإنسان أول منظمة غير حكومية لاحظت وواكبت الانتخابات سواء منها الجماعية أو التشريعية، حيث عملت على تطوير مقاربتها وذلك من خلال:

- إصدار بيان صحفي حول الانتخابات التشريعية ليونيو 1993 مع تقديم ملاحظات عامة؛
- نشر تقرير مفصل حول الانتخابات التشريعية والجماعية لسنة 1997 والذي أبرز الخصاص على مستوى الضمانات القانونية وسلامة الانتخابات ونزاهتها من جهة، ومن جهة أخرى تسامح الإدارة والنيابة العامة تجاه استعمال غير المشروع للمال في شراء الأصوات والعنف. كما أنها سجلت أن انتخابات سنة 1997 عرفت حيادا سلبيا للإدارة أثناء عملية الاقتراع.
- تشكيل نسيج جمعوي خلال الانتخابات التشريعية لسنة 2002 يتكون من 179 جمعية غير حكومية قام بتغطية عدد من الدوائر عبر التراب الوطني وقدم تقريرا حول الانتخابات.
- تطوير مقاربتها بإعمال الملاحظة النوعية لأول مرة بالمغرب للانتخابات التشريعية لسنة 2007، واختيار مجال حضري وقروي لتقييم العملية الانتخابية في كل من دائرتي الحي المحمدي وتيفلت -الرماني لتحليل العلاقات ما بين الناخب والمرشح والسلطات العمومية والإعلام .
- القيام بملاحظة نوعية بدائرتي العيون ويعقوب المنصور بالرباط خلال الانتخابات الجماعية لسنة 2009.
- ملاحظة استفتاء يوليوز 2011 : بتعبئة أعضائها ومساندِيها المتمرسين على ملاحظة الانتخابات حيث أوصت في تقريرها بالقطع مع التباسات الفعل السياسي العام وتدبيره عبر أدوات بسيطة وواضحة والتأكيد على أهمية التداول والتعبير عن الرأي بشكل سلمي وضرورة تجاوز الارتباك والاضطراب في عملية التصويت واعتماد البطاقة الوطنية في الاستحقاقات الانتخابية.

3. إعمال توصيات المنظمة بخصوص ملاحظاتها السابقة

نشرت المنظمة المغربية لحقوق الإنسان تقريرا مفصلا عن كل عملية ملاحظة مع تضمينها لعدد من التوصيات، حيث تحقق الكثير منها ويمكن توزيعها كالتالي:

أ.توصيات تم الاستجابة إليها

- مراجعة النظام الانتخابي بما يضمن أوفر الشروط للمشاركة الفعلية في إدارة الشؤون العامة.
- تعميم إجراء وضع مداد غير قابل للمحو على يد الناخب لمنع التصويت المتعدد .
- وجوب تسليم، تحت طائلة البطلان، نسخة مرقمة من محاضر مكاتب التصويت إلى كل واحد من ممثلي المرشحين .
- مأسسة الوضعية القانونية للملاحظة المستقلة للعملية الانتخابية؛
- العمل على اعتماد البطاقة الوطنية في التصويت؛
- احترام المدة الزمنية المخصصة للتصويت من الثامنة صباحا إلى السابعة مساء مع السهر على أن تكون مكاتب التصويت مفتوحة بدون توقف وبحضور كافة أعضائها.

ب. توصيات تم الاستجابة إليها جزئيا

- احترام الحق في التعبير عن الأفكار ومطالبتها بوقف المتابعة القضائية في حق الأحزاب الداعية للمقاطعة؛
- الإعمال والتنفيذ السليم وغير الانتقائي للقاعدة القانونية في مجال الحريات الفردية والجماعية وفي مواجهة الاستعمال غير المشروع للمال وحماية أمن المواطنين خلال الحملة الانتخابية وأثناء التصويت.
- تحديد الدوائر الانتخابية على أساس معايير موضوعية تحترم مبدأ المساواة بين المواطنين في المشاركة في إدارة الشؤون العامة.
- توفير الولوجيات للأشخاص المسنين وللذين يوجدون في وضعية إعاقة .
- دعوة الحكومة والبرلمان إلى وضع مقتضيات تخص تأطير مرحلة ما قبل الحملة الانتخابية؛
- مواصلة السياسة العمومية والتطور التشريعي بخصوص مشاركة النساء بغاية ضمان مساهمتهن على نطاق واسع في اللوائح والمجالس المنتخبة؛

ج. توصيات لم تتحقق لحد الآن

- فتح حوار وطني حول موضوع المشاركة وسلامة الانتخابات والمعيقات الضارة المؤثرة على إرادات الناخبين والناخبات الحرة بخصوص استعمال المال وجماعات الضغط التي تسيء للمشاركة الشعبية، حوار تساهم فيه الأحزاب السياسية وفعاليات المجتمع المدني ووسائل الإعلام والجامعة والخبراء؛
- دعوة القانونيين والخبراء والحكومة، إلى التفكير جديا في وضع مقاييس ومؤشرات قانونية للتتبع والتصدي لموضوع استعمال المال مقرونة بآليات تدخل جزائية فورية؛

- دعوة الحكومة بمناسبة تعديل مدونة الانتخابات لتنظيم ندوة وطنية تشارك فيها جميع المنظمات والهيئات الوطنية والمحلية التي ساهمت في عمليات الملاحظة خلال العشر سنوات الأخيرة ؛

- تنظيم مناظرة وطنية خاصة بموضوع التربية على الديمقراطية والمشاركة السياسية تشارك فيها وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي والجامعة والمنظمات العاملة في حقل التربية على حقوق الإنسان والمعهد العالي للقضاء والمكلفين بإنفاذ القوانين في مجال الانتخابات، بغاية بلورة استراتيجية تنعكس في التدابير والبرامج القانونية والتربوية؛

- التفكير في خلق شرطة متخصصة، مدربة في مجال القانون وحقوق الإنسان، تتولى تحت إشراف النيابة العامة، السهر على الضمانات القانونية الخاصة بالحق في انتخابات نزيهة وحرة من حيث التصدي الفوري للممارسات الضارة بأمن وسلامة الانتخابات؛

4. مقاربة جديدة لملاحظة انتخابات 25 نونبر 2011

بادرت المنظمة المغربية لحقوق الإنسان باعتماد منهجية جديدة لملاحظة الانتخابات على الصعيد الوطني، وذلك من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة، إذ وضعت رهن إشارة جميع المواطنات والمواطنين والملاحظات والملاحظين أرضية إلكترونية لتحديد أو تعيين مكان وقوع أحداث أو اختلالات أو خروقات مرتبطة بالعملية الانتخابية عبر مختلف الوسائط الالكترونية: رسائل نصية قصيرة أو رسائل الكترونية أو عبر الشبكة الالكترونية الاجتماعية.

وتدخل هذه المبادرة لملاحظة الانتخابات التشريعية التي تم تنظيمها وفق أحكام الدستور الجديد، الذي اعتمد في فاتح يوليوز 2011، والتي تنص على إجراءات واضحة بخصوص مسؤولية السلطات العمومية إزاء الشفافية وانتظام العملية الانتخابية والنهوض بالمشاركة.

وانطلاقا من استراتيجية المنظمة المغربية لحقوق الإنسان من أجل احترام حقوق الإنسان وتوطيد الديمقراطية، قامت بملاحظة هذه الانتخابات في إطار متابعتها لإعمال الأحكام الجديدة للدستور.

ومن أجل ضمان إنجاح هذه المسؤولية، وظفت المنظمة خبرتها التي راكمتها منذ سنة 1997 والتي طورتها عبر الملاحظة النوعية للانتخابات البرلمانية لسنة 2007 والجماعية لسنة 2009 والاستفتاء حول الدستور.

وقد تعهد بإدارة هذا البرنامج فريق من الخبراء وأعضاء المنظمة ومن جمعيات غير حكومية وشبكة شباب المنظمة الذين تكونوا في مجال جمع المعلومات؛ كما تم رصد وتحليل المعطيات تحت إشراف المكتب الوطني للمنظمة.

ووعيا من المنظمة المغربية لحقوق الإنسان بطبيعة المناخ السياسي الخاص الذي يعرفه المغرب ومحيطه الإقليمي؛

وإدراكا منها بأهمية وسائل الاتصال الحديثة التي يتزايد عدد مستعمليها بالمغرب فإن إحداث الموقع الالكتروني سعى إلى:

- المساهمة في نزاهة وشفافية العملية الانتخابية؛
- تمكين المواطنين والمواطنات من آليات ومساطر مراقبة الشأن العام؛
- دعم مشاركة المواطنين والمواطنات في تدبير الشأن العام؛
- تطوير تجارب المنظمة المغربية لحقوق الإنسان في مجال الملاحظة النوعية للانتخابات

5. تقوية قدرات الملاحظين والملاحظات

وضعت المنظمة المغربية لحقوق الإنسان برنامجا تكوينيا لفائدة الملاحظين والملاحظات،يجمع ما بين الدورات التي نظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان وبين الدورات التدريبية الخاصة بمقاربة المنظمة، حيث استفاد ملاحظيها من :

- دورة 10-12 شتنبر 2011 التي عقدتها المنظمة المغربية لحقوق الإنسان لفائدة الشباب حول مقاربة المنظمة لملاحظة الانتخابات،

- مساهمة فريق التنسيق في الدورة التكوينية التي نظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان بتاريخ5-6-7 أكتوبر2011 بهرهورة حول ملاحظة الانتخابات،

- مشاركة ملاحظي وملاحظات المنظمة المغربية لحقوق الإنسان في الدورة التكوينية للمجلس الوطني بتاريخ 12-13 أكتوبر 2011،

- دورة تكوينية بتاريخ 12-13 نونبر 2011 لملاحظيها وملاحظاتها عشية انطلاق الحملة الانتخابية، وذلك قصد :

- التذكير بمختلف المرجعيات ذات الصلة بالانتخابات، عرض ومناقشة دليل ملاحظ المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، التداول حول أخلاقيات الملاحظ، تقديم نماذج تطبيقية (لعب الأدوار)، تقييم وتطوير أرضية التكنولوجيا الحديثة التي اعتمدتها المنظمة في ملاحظة انتخابات 25 نونبر.

- تلقى ملاحظو وملاحظات المنظمة تقريرا يوميا حول المخالفات الواردة في الصحف الوطنية، وذلك إما للتأكد من صحة الأخبار الواردة في الصحف، أو الحصول على معلومات إضافية حول موضوع الخرق.-

- توثيق كل التجاوزات المعلن عنها من طرف الجرائد الوطنية، قصد الاستعانة بها في موضوع ملاحظة المنظمة لانتخابات 25 نونبر.

- عقد لقاء يوم 3 دجنبر 2011 للتداول بعد الانتخابات التشريعية ويوم الاقتراع حول الملاحظات واستخلاص الاستنتاجات والتوصيات بإشراك منسقي الملاحظين بالدوائر المعنية والمرصد والشبكات الاجتماعية والصحافة المكتوبة .

6. اعتماد الملاحظين

تقدمت المنظمة المغربية لحقوق الإنسان بلائحة ملاحظيها طبقا لمقتضيات القانون ذات الصلة بالملاحظة، وقد اعتمدت اللجنة لائحة ملاحظيها كما قامت المنظمة بسحب اعتماد ملاحظ لها بالناظور بعد أن تقدم بترشيحه للانتخابات ضمن لائحة بنفس المدينة.

7. اعتبارات المنظمة المغربية لحقوق الإنسان لاختيار مواقع ملاحظة انتخابات 25 نونبر 2011 التشريعية

تداول الفريق الإجرائي للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان الخاص بمتابعة إنجاز مهام الملاحظة النوعية للانتخابات التشريعية ليوم 25 نونبر 2011، معايير اختيار الدوائر التي ستشملها عملية الملاحظة. وبعد استعراض السياق العام الذي تجري فيه الانتخابات على المستويين الوطني والإقليمي، بما في ذلك:

- المقتضيات الجديدة التي ينص عليها الدستور ذات الصلة بتقوية السلطة التشريعية والتنفيذية؛
- المصادقة على القوانين التنظيمية للانتخابات بما في ذلك توسيع الجزاءات بخصوص عدم احترام نزاهة الانتخابات؛
- تواصل التظاهرات والمسيرات الأسبوعية في عدد من المدن؛
- واعتبارا للتقييم الأولي للملاحظات والمعلومات التي توصلت بها المنظمة من خلال الموقع الإلكتروني (مرصد) www.marsad.maخلال الفترة التجريبية منذ 25 شتنبر 2011.
- ورغبة في توسيع العينة المختارة لتدعيم مؤشرات رصد نزاهة العملية الانتخابية.
- ومراعاة لمختلف اعتبارات التمثيلية كالمجال الحضري والقروي والأحياء ذات الهشاشة ونوعية الدوائر من حيث الدلالة السياسية.
- واعتمادا على الوسائل المادية والبشرية التي وفرتها المنظمة للقيام بهذه المهمة.

فإن المنظمة المغربية لحقوق الإنسان قررت:

- القيام بملاحظة الانتخابات النوعية في المواقع التالية العيون – صفرو – سلا – الدار البيضاء (أنفا) – القنيطرة

- متابعة دوائر مختلفة في كل من فاس والناظور سيدي بنور و أكادير وطاطا ووجدة وطنجة والعرائش والقصر الكبير، ضمن توسيع العينة لتقييم مؤشرات نزاهة الانتخابات،

- التواصل بوسائل التكنولوجيا الحديثة طيلة الحملة الانتخابية ويوم الاقتراع مع ملاحظيها ومساندیها لتقييم عملية الاقتراع.

II. الملاحظة النوعية لعدد من الدوائر

1. منهجية تجميع المعطيات حول الملاحظة

قامت المنظمة المغربية لحقوق الإنسان بإعمال منهجية تجمع ما بين المعطيات التي استقاها الملاحظون والملاحظات بالدوائر التي شملتها الملاحظة النوعية والمعلومات التي تم تجميعها من دوائر بمدن أخرى ومتابعة يوم الاقتراع بالاتصال المباشر مع ملاحظيها ومساندیها بالإضافة إلى المرصد الالكتروني والصحافة الوطنية والشبكات الاجتماعية.

ومن خلال الاستمارات التي تمت تعبئتها من قبل الملاحظين والملاحظات(سواء خلال الحملة الانتخابية أو خلال يوم الاقتراع أو أثناء حضور التجمعات والمهرجانات الخطابية والمسيرات) وكذا المقابلات التي تم إجراؤها مع العديد من وكلاء اللوائح، بالإضافة إلى التقارير المتوصل بها من قبل مناضلي ومراسلي المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، تم تصنيف الملاحظات المتوصل إليها والخروقات التي تم رصدها وفق مايلي :

2. ملاحظات مرتبطة بمرحلة ما قبل الحملة الانتخابية

يمكن إجمال أهم الملاحظات المتعلقة بهذه المرحلة في العناصر التالية :

- ارتباك في عملية التسجيل باللوائح الانتخابية سواء فيما يخص إعادة التسجيل أو التشطيب حيث سجلت المنظمة ما يلي :

- التشطيب على أزيد من 3000 مواطن من طرف رئيس بلدية العيون باعتباره رئيس لجنة الفصل،

- تدخل أحد المرشحين لتسجيل مواطنين بشكل جماعي باللوائح الانتخابية في الدائرة التي سيترشح بها (منطقة العزيب بفاس)

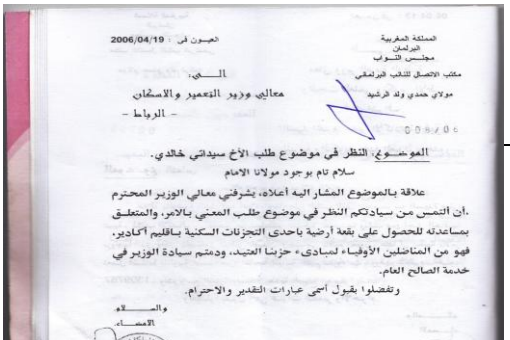
المملكة المغربية
البرلمان
مجلس النواب
مكتب الاتصال للتقريب البرلماني

الحسون في : 2006/04/19

الـــى:
معالي وزير التعمير والاسكان
- الرباط -

الموضـــوع: النظر في موضوع طلب الأخ سيداتي خالدي.
سلام تام بوجود مولانا الامام

علاقة بالموضوع المشار اليه أعلاه، يشرفني معالي الوزير المحترم ،أن التمس من سيادتكم النظر في موضوع طلب المعني بالامر، والمتعلق بمساعدته للحصول على بقعة أرضية باحدى التجزئات السكنية باقليم أكادير، فهو من المناضلين الأوفياء لمبادىء حزبنا العتيد، ودمتم سيادة الوزير في خدمة الصالح العام.

وتقبلوا بقبول أسمى عبارات التقدير والاحترام.

والســـلام
الامضـــاء

- تسخير رؤساء بعض المقاطعات والبلديات لمالية المبادرة الوطنية

للتنمية البشرية للاستقطاب السياسي حسب عدد من وكلاء اللوائح؛

- تدخل مرشحين أو نواب سابقين لدى وزراء من أجل تقديم خدمات :
- ارتباك السلطات المحلية ببعض الدوائر ،في إعداد أماكن الملصقات،
- تحديد أماكن غير موفرة لشرط المساواة بين وكلاء اللوائح،
- إطلاق مجموعة من المشاريع الكبرى عشية الحملة الانتخابية وخلالها وتأخير أو عرقلة أخرى (سلا، الفقيه بن صالح، تمارة، تاونات، الناضور، صفرو ... الخ)
- التغاضي عن عمليات البناء التي تمت بعدة أحياء دون الحصول على ترخيص

3. ملاحظات مرتبطة بسير الحملة الانتخابية

تبين من الوسائل والأدوات المستعملة من طرف المرشحين في حملتهم أنها اتخذت طابع كلاسيكي وطابع جديد تمثل في استخدام مختلف وسائل التكنلوجيا الحديثة (الفايسبوك، تويتر، .. المواقع الالكترونية وإحداث قناة تلفزية وإذاعة...)

✓ **الجانب الكلاسيكي للحملة**

- اعتماد بعض المرشحين على النزعات القبلية والعائلية (ولد القبيلة) كآليات لإدارة الحملات الانتخابية (المناطق الصحراوية والعالم القروي)؛
- لجوء بعض المرشحين إلى ما يعرف في الثقافة الشعبية ب " رمي العار" عبر إقدامهم على إيداع علب من قوالب السكر مرفقة بالرمز الانتخابي للمرشح أمام منازل العديد من الأسر ليلا؛
- قيام بعض المرشحين بزيارة الأضرحة والزوايا تيمنا ببركاتهم مع ذبح أضحية (مراكش- مكناس)؛
- اعتماد بعض المرشحين على الولائم والأعراس والحفلات مع مختلف الإغراءات المادية (هبات) والرمزية (تقديم الوعود) بغرض استمالة الناخبين والناخبات .(فاس، طنجة، وجدة، الدار البيضاء، سلا ....) .
- عقد تجمعات داخل المنازل، الاعتماد على شبكات في التواصل مع الناخبين سواء اتجاه الشباب أو النساء .

✓ **الجانب الجديد في الحملة :**

- اعتماد بعض وكلاء لوائح على الأسلوب المعروف باسم " كولد كولين " ويتمثل في اتصال مناضلي الحزب بالمواطنين عبر الهاتف ودعوتهم للمشاركة في الانتخابات مع تقديم برنامج الحزب والدعوة إلى التصويت لصالحه ؛
- إرسال بعض وكلاء اللوائح لبرنامجهم الانتخابي- عبر البريد العادي - إلى بعض المواطنين ؛
- إحداث قناة تلفزة "خاصة" عبر الانترنيت "تلفزة الميزان" لحزب الاستقلال أو إذاعة خاصة بالحملة الانتخابية عبر الأنترنيت بالنسبة لحزب العدالة والتنمية ؛
- استعمال وسائل التكنولوجيا الحديثة بما فيها الفايسبوك، تويتر وخاصة الشبكات الاجتماعية؛

- لجوء بعض الأحزاب السياسية إلى شركات الاتصال والتواصل من أجل القيام بوصلات إشهارية أو تنظيم حملات انتخابية ؛
- لجوء العديد من الأحزاب إلى نشر برامجها أو شعاراتها بجرائد خاصة مؤدى عنها؛

4. أهم الملاحظات والتجاوزات المرتكبة خلال الحملة :

- يمكن إجمال أهم الملاحظات التي تم تسجيلها خلال الحملة الانتخابية وكذا الخروقات التي يعاقب عليها القانون، في النقط التالية :

- **انحياز أعوان السلطة لصالح بعض المرشحين**

- قيام العديد من أعوان السلطة (المقدمون والشيوخ) بحملة انتخابية لفائدة مرشحين عبر توزيع المنشورات والحضور لولائم المرشحين ؛
- معاينة تسخير ممتلكات الجماعات (سواء السيارات أو المقرات) لأغراض انتخابية (مراكش، جماعة القراقرة بإقليم السطات، الجماعة القروية رأس العين بدائرة الرحامنة، فاس،المحمدية...) عبر استعمال الوسائل والأدوات المملوكة للدولة والجماعات المحلية والأقراص المدمجة؛
- تلاعب بعض أعوان السلطة بالإشعارات الخاصة بتحديد أماكن التصويت والموجهة إلى عموم المواطنين والمواطنات قصد، تجميدها أو تسليمها لبعض وكلاء اللوائح،

- **استعمال مختلف أشكال العنف الجسدي واللفظي**

- حدوث مواجهات عنيفة ومشاجرات بين العديد من أنصار وكلاء اللوائح بعدد من المدن (القنيطرة، إفران، سلا، سيدي إفني، الدار البيضاء، فاس،الحسيمة، تطوان، المضيق الفنيدق، الرحامنة، خريبكة، سطات ....الخ)؛
- تعرض العديد من المرشحين ووكلاء اللوائح . حسب تصريحاتهم . للتهديد عبر الهاتف؛
- تبادل الشتم والقذف والتشهير بين قادة الأحزاب السياسية أو وكلاء اللوائح، أثناء الحملة الانتخابية والتجمعات واللقاءات التواصلية؛
- تركيز العديد من المرشحين على خطاب عدائي تجاه الأحزاب الأخرى المنافسة؛
- لجوء العديد من المرشحين إلى خطاب تيئيسي وهجومي غايته الطعن في مصداقية المرشحين الآخرين، حيث وصف كل واحد منهم منافسيه بالمفسدين، مع التركيز على تنزيه الذات.

- **استعمال المال لاستمالة أصوات الناخبين**

- اشتكى عدد من الأحزاب ووكلائها من مسألة استعمال المال من قبل بعض شبكات الانتخابات مع عدم تحمل السلطات لمسؤوليتها لضمان نزاهة الانتخابات وغض الطرف عن المرشحين الذين يقومون بتوزيع المال لاستمالة أصوات الناخبين والناخبات.

- **توظيف الدين والرموز الوطنية وأماكن التعبد لأغراض انتخابية**

- توظيف بعض الأحزاب السياسية للخطاب الديني أثناء الحملة الانتخابية؛
- دعوة بعض الأحزاب الناخبين والناخبات بالتصويت على المرشح "المسلم"؛
- استغلال بعض المساجد للدعاية الانتخابية وتعليق الملصقات بها وتوزيع المنشورات بباحة المسجد؛
- استعمال الرموز الوطنية (العلم الوطني)، بالإضافة إلى صور الملك .

- **<u>استعمال العمل الخيري والإحساني لأهداف انتخابية</u>**

- استغلال رئيس جماعة لدعم جمعية إسبانية للتلاميذ الفقراء لأغراضه الانتخابية؛
- توزيع المحافظ المدرسية على التلاميذ من قبل بعض المرشحين ؛
- شراء أضحية العيد ولوازمه للمحتاجين مقابل استمالة أصواتهم يوم الاقتراع ؛
- توزيع بونات على بعض الناخبين المعوزين - خاصة في صفوف النساء (هذه البونات تمكنهم من الحصول على مواد غذائية بعد تسليمها لأحد تجار المواد الغذائية: السكر، الطحين، الزيت) ؛
- توزيع الاسمنت على بعض سكان الدواوير بعدد من الجماعات .

- **<u>استغلال الأطفال في الحملة الانتخابية</u>**

- إشراك الأطفال بشكل كبير في الحملة الانتخابية (توزيع المنشورات، ارتداء قمصان تحمل رموزا حزبية أحيانا بمقابل مادي) .

- **<u>تعليق الملصقات الخاصة بالمرشحين في الأماكن العمومية بشكل غير قانوني</u>**

- استغلال العديد من وكلاء اللوائح للأماكن العمومية لإشهار صورهم وملصقات حزبهم للدعاية الانتخابية؛
- التخلي عن المساحة المخصصة للإعلانات الانتخابية لمرشح آخر مع تعليق الإعلانات الانتخابية خارج الأماكن المخصصة لها أو بمكان مخصص لمرشح آخر ؛
- وضع ملصقات خارج الإطارات المحددة وأكبر من الحجم المحدد قانونا .

5. <u>أدوات الحملة وتجلياتها</u>

استعملت الأحزاب وسائل متعددة تجلت في الملصقات ومنشورات ركزت على التغيير ومحاربة الفساد ودور الشباب في الحياة السياسية؛

- التحايل على نمط الاقتراع باللائحة لصالح نمط الاقتراع الفردي (توزيع المنشورات الخاصة بمرشح واحد بدل اللائحة، ومنشور خاص بمرشحة واحدة ضمن اللائحة الوطنية)؛
- ترشيح بعض الأحزاب السياسية لوجوه معروفة إعلاميا ولذوي النفوذ المالي؛
- تحايل رئيس فريق برلماني بمجلس المستشارين، على وضع صورته في الأوراق الدعائية بدل صورة أخيه المرشح الذي تم منعه من الترشح لوجود حالة التنافي بين العضوية في مجلس النواب ومجلس المستشارين؛
- ضعف حضور النساء في المهرجانات الخطابية ؛
- فتور الحملة الانتخابية وضعف أشكال التوعية السياسية؛
- جهل عدد كبير من العاملين في الحملة الانتخابية بالمرجعيات السياسية للأحزاب التي يمثلونها،
- غياب أي تناظر سياسي حول القضايا الأساسية المرتبطة بملف الإصلاحات بما فيها الجهوية و الحكم الذاتي والمقتضيات الدستورية الجديدة (فصل السلط والجهوية...). و قضايا مقاربة النوع والشباب والهوية الثقافية بما فيها الأمازيغية والحسانية وقضايا الشباب،

- تنظيم اعتصام للعاملين بحملة انتخابية لحزب سياسي واحتجازهم لزوجة وكيل لائحة للمطالبة بمستحقاتهم بخصوص "عملهم بالحلمة الانتخابية". (حالة العيون)

- منع بعض المرشحين أو وكلاء اللوائح ولوج أحياء أو دوائر باعتبارها تابعة لهم (ما حصل بمدينة سلا إذ تم منع مرشح حزب الاتحاد الاشتراكي من دخول منطقة العيايدة (من الأحياء الهشة بسلا) من قبل أنصار الحركة الشعبية وتهديدهم بالضرب في حالة عدم الانصراف ؛
- ترشح العديد من ذوي السوابق والمحكوم عليهم أو لازالت قضاياهم رائجة أمام المحاكم (لخضر حدوش المحكوم ابتدائيا بثمانية أشهر حبسا نافذا في إطار ملف خروقات التعمير: عمالة وجدة أنكاد، رئيس المجلس البلدي سابقا بسيدي سليمان، محمد الفراع بالصويرة، عبد الله الحافظي بسيدي قاسم ...الخ)؛
- إصدار بعض الأحزاب لمجلة ترصد إنجازات بعض المرشحين على المستوى المحلي علما أن الانتخابات التشريعية تهم أساسا الشأن الوطني؛
- إصدار كتيب لبعض الأحزاب خاص بإنجازات فريقها البرلماني، واستخدامه في الحملة الانتخابية؛

6. بعض ردود الفعل بخصوص العملية الانتخابية

رصد الفريق الإجرائي لمتابعة الانتخابات سواء من خلال المواقع الإلكترونية (اليوتوب) أو المواقع الاجتماعية (الفايسبوك) ومن خلال العديد من الفيديوهات المعبرة، استهتارا بالعملية الانتخابية. كما قام أفراد بمدينة أكادير، بتنظيم حملة انتخابية لصالح شخص في وضعية إعاقة عقلية،قصد التهكم على العملية الانتخابية ؛

- تعرض ملصقات وكلاء لوائح للائتلاف في عدد من الدوائر ؛

- غياب الملصقات الخاصة باللوائح الوطنية أو محدوديتها باستثناء لائحة بعض الأحزاب؛

- لجوء بعض وكلاء اللوائح إلى توفير حراس لبعض النقط ؛

7. إحداث موقع الكتروني خاص بالانتخابات من قبل وزارة الداخلية

أحدثت وزارة الداخلية خلال انتخابات 25 نونبر2011، موقعا الكترونيا يحمل اسم www.elections2011.gov.ma قدم معطيات بشأن الانتخابات التشريعية وتضمن معلومات حول عملية تقديم الترشيحات وطريقة الاقتراع والإجراءات اللازمة لعملية الانتخاب والإطلاع على إحصائيات الترشيحات – وعلى لائحة مكاتب التصويت و فضاء التوثيق وتحميل نصوص القوانين والمراسيم المتعلقة بالاستحقاقات الانتخابية ؛

كما تم نشر بيانات وتوضيحات السلطات العمومية بخصوص بعض الخروقات التي تعرضت لها بعض الجرائد الوطنية أو المتابعات القضائية.

8. ملاحظات مرتبطة بسير عملية الاقتراع

بعد تفريغ الاستمارات الخاصة بيوم الاقتراع و بعد معاينة أزيد من 200 مكتب تصويت، تم تسجيل الملاحظات التالية:

- احترام ساعة افتتاح مكاتب التصويت على (الساعة الثامنة صباحا) وإغلاقها في الوقت القانوني (السابعة مساء)؛

- توفير الوسائل اللوجيستيكية والبشرية الخاصة بعملية الاقتراع ؛
- وجود ارتباك كبير في إشعار الناخبين والناخبات بمكاتب التصويت قبل يومين من الاقتراع. فالعديد من المواطنين اشتكوا من تأخر وصول الإشعارات كما اشتكى عدد آخر بتوصلهم بإشعارات تتضمن أخطاء : إما تحمل أسماءهم وعناوين مغلوطة أو العكس. (إشعار طفل)؛
- عدم تمكن العديد من الناخبين والناخبات من التصويت لكونهم لم يعثروا على أسمائهم ضمن اللوائح الانتخابية، علما أنهم قاموا بتسجيل أنفسهم ضمن هذه اللوائح ؛
- عدم تمكن الأحزاب السياسية من تغطية جميع مكاتب التصويت بممثلين عنها؛
- نقص في المعلومات لدى الناخبين، فالعديد منهم مثلا لازال يدلي ببطاقة الناخب،مع جهل العديد منهم بمسطرة التصويت،
- إحداث خلية لتوجيه وإرشاد الناخبين والناخبات مع جهاز حاسوب بعد الارتباك الذي عرفته عملية الاقتراع صباحا، في كل مراكز التصويت تقريبا.
- وجود العديد من معازل التصويت بالقرب من النوافذ، كما أن ستار العديد منها غير مغلق؛
- انقطاع التيار الكهربائي عن بعض مراكز التصويت و احتجاج العديد من ممثلي الأحزاب السياسية ومطالبتهم بوقف عملية التصويت، مع استمرار عملية التصويت في بعض المكاتب على ضوء الشموع (حالة مركز التصويت بمدرسة يعقوب المنصور بالنوايل حي يعقوب المنصور بالدائرة الانتخابية الرباط – المحيط)

- **<u>عدم احترام المقتضيات المتعلقة بعملية التصويت</u>**

- عدم إحصاء أوراق التصويت قبل بدء عملية التصويت من طرف رؤساء بعض المكاتب، وعدم المناداة على الناخبين والناخبات و التحقق من الهوية ؛
- عدم وجود قفلين ببعض صناديق الاقتراع ؛
- تسهيل عملية تنقل المواطنين والمواطنات إلى مكاتب التصويت من طرف بعض المرشحين؛
- غياب رجال الدرك لتوفير الأمن في العديد من المناطق القروية ؛
- معاينة بعض الأشخاص ذوي الإعاقة الظاهرة أدلوا بأصواتهم بمساعدة ذويهم، كما أن أعضاء مكاتب التصويت لم يتحققوا من هويتهم، علما أن القانون يمنع هؤلاء من تقديم المساعدة لأكثر من شخص واحد؛
- تصويت عدد من المواطنين دون وضع المداد غير قابل للمحو.

- **<u>وقوع حالات عنف خلال يوم الاقتراع</u>**

- حدوث اصطدام عنيف بين أنصار حزبين أمام مركز التصويت (مدرسة حي مولاي رشيد بمدينة العيون)، نجم عنه تكسير سيارتين للدفع الرباعي حملت على إثره سيدة إلى المستشفى. مما استدعى تدخل الأمن وباشا المدينة لوضع حد للنزاع على الساعة 2 زوالا. ونفس الشيء حصل ب : فاس، الناظور، العيون، وجدة، بركان....الخ .
- تبادل الضرب والشتم أمام مدرسة المنصور الذهبي بالعيون، واتهامات بشراء الأصوات، والضغط على الناخبين بين أنصار الحزبين.

- **<u>إحداث اضطراب في سير عمليات التصويت مع المس بممارسة حق الانتخاب أو حرية التصويت</u>**

قام طلبة يتابعون دراستهم بالكلية المتعددة التخصصات بمنع الناخبين والناخبات من التصويت وأغلقوا الطريق المؤدي للجامعة (حالة الكلية المتعددة التخصصات بالناظور) كما استخدموا أساليب عنف وتهديد لمنع الناخبين والناخبات من التصويت .

- **تمثيلية المرأة ضمن تشكيلة مكاتب التصويت وممثلي الأحزاب السياسية**

– ضعف تواجد النساء ضمن تشكيلة مكاتب التصويت باستثناء حالات محصورة، ونفس الغياب لوحظ بالنسبة لممثلي الأحزاب السياسية.

- **عدم توفر الولوجيات بمكاتب التصويت**

– افتقار العديد من مكاتب التصويت للولوجيات، كما عاين الملاحظون وجود مكاتب التصويت بالطابق الثالث، بحيث يصعب على الاشخاص في وضعية إعاقة ولوجها وكذا الأشخاص المسنين،

- **مدى إلمام رؤساء مكاتب التصويت بالإجراءات المرتبطة بعملية التصويت والفرز**

– عدم إلمام عدد من رؤساء المكاتب بتفاصيل عملية التصويت (منع بعض الناخبين الذين لم يدلوا بالإشعار، التساهل مع بعض الأشخاص الذين رفضوا وضع المداد غير القابل للمحو، مخالفة بعض الإجراءات المرتبطة بعملية التصويت)،

- **استمرار الحملة الانتخابية خلال يوم الاقتراع**

– استمرار الحملة أمام بعض مكاتب التصويت وفي محيط مراكز التصويت ؛

– تعبئة الناخبين والناخبات خاصة في صفوف النساء من طرف الأشخاص للإدلاء بأصواتهن لصالح مرشحين، بل أكثر من ذلك لوحظ خروج بعض ممثلي الأحزاب السياسية من مكاتب التصويت لاستمالة أصوات الناخبين والناخبات والرجوع بعد ذلك دون تدخل من قبل رئيس المكتب؛

– وجود العديد من المنشورات (إعلانات المرشحين متعلقة بالحملة الانتخابية) ملقاة أمام مراكز التصويت وأحيانا أمام مكاتب التصويت بشكل عشوائي ؛

- **استعمال الهاتف النقال وإدخاله إلى المعزل**

– استعمال الهاتف النقال داخل مكاتب التصويت وأحيانا داخل المعازل، وغم وجود إعلانات تمنع ذلك (تعليق منطوق المادة 50 من القانون التنظيمي لانتخاب أعضاء مجلس النواب الذي يمنع استعمال الهاتف النقال وكل الوسائل المعلوماتية) بل تمكن أحد الناخبين من أخذ صورة لورقة التصويت الفريدة (حالة مكتب التصويت رقم 60 بمدرسة الإمام الطبري ببطانة،بدائرة سلا المدينة)

9. ملاحظات بخصوص عملية الفرز والإحصاء

من خلال معاينة بعض مكاتب التصويت من قبل الملاحظين أثناء عملية الفرز، تم تسجيل ما يلي :

– وجود عدد كبير من الأوراق الملغاة، عبر التشطيب على ورقة التصويت الفريدة، أو كتابة عبارات حاطة بالكرامة أو مستفزة ؛

– وقوع أخطاء في إحصاء أوراق التصويت ببعض المكاتب واحتجاج بعض ممثلي الأحزاب، مما دفع رؤساء المكاتب إلى إعادة إحصاء أوراق التصويت (حالة مركز مدرسة الداخلة بحي يعقوب المنصور بالرباط)؛

– انقطاع التيار الكهربائي على بعض مراكز التصويت أثناء عمليات الفرز(مدرسة المرابطين في حدود الساعة التاسعة بثلاثة مكاتب بمدينة العيون مثلا، بالإضافة إلى مدن أخرى) ؛

- التصويت بالوكالة

– عدم تسجيل حالة تصويت بالوكالة، بالنسبة للمغاربة المقيمين بالخارج، من طرف ملاحظي المنظمة

10. الشكايات المودعة برسم انتخابات 25 نونبر

تأكدت المنظمة المغربية لحقوق الإنسان من الشكايات الانتخابية، والتي همت 11 شكاية تتعلق بمرحلة إيداع الترشيحات و690 شكاية خلال الحملة الانتخابية و433 شكاية خلال يوم الاقتراع.

أ. *الاجراءات المتخذة*

وحسب معلومات توصلت بها المنظمة فإنه تم : تحريك الدعوى العمومية في حق 114 شكاية، تمت إحالة 13 شكاية على التحقيق فيما لازالت 24 شكاية في طور البحث.

ب. *الفئات التي تقدمت بشكايات*

قدمت الشكايات خاصة من طرف : أفراد ذاتيين أو الأحزاب السياسية أو مجهول أو منتخبين آخرين أو السلطات العامة أو موظف أو هيئة سياسية أو برلمانيون أو هيئات المجتمع المدني أو حالة التلبس .

من خلال استقراء عدد الشكايات الانتخابية المسجلة يتضح أن الأفراد الذاتيين والأحزاب السياسية هي الفئات التي تقدمت بشكايات انتخابية أو قدمت بشأنها، إذ بلغ عدد الشكايات الموجهة من طرف الأفراد الذاتيين حوالي 510 شكاية في حين بلغ عدد الشكايات المقدمة في مواجهتها حوالي 621 شكاية.

كما تقدمت الأحزاب السياسية بحوالي 352 شكاية وقدمت في مواجهتها 203 شكاية

ت. *عدد الشكايات حسب المواضيع*

تتوزع الشكايات الانتخابية إلى 756 شكاية تشكل مواضيعها أفعال مجرمة وفقا للقانون 27-11 المتعلق بمجلس النواب، وحوالي 22 شكاية يرتبط موضوعها بجرائم أخرى ذات الصلة بالعملية الانتخابية المنصوص عليها وعلى عقوبتها إما في إطار قانون الأحزاب السياسية أو قانون التجمعات العمومية أو قانون الصحافة والنشر، في حين بلغ عدد الشكايات المرتبط موضوعها بجرائم الحق العام حوالي 252 شكاية.

ث. *قرارات قضائية أو إدارية بخصوص حالات التلبس*

– فتح تحقيق بعد ضبط رئيس مكتب مركزي للتصويت في منزل أحد المواطنين وبحضور أحد وكلاء اللوائح (واد زم) مع إلغاء قرار تعيين رئيس مكتب التصويت وإحالته على المجلس التأديبي ؛
– توقيف العديد من أعوان السلطة الذين ثبت تورطهم في الانحياز لبعض المرشحين ؛
– إصدار بعض الأحزاب السياسية لبيانات صحفية إما بشكل انفرادي أو في إطار مشترك والتي تضررت من استعمال المال من قبل بعض الأحزاب المنافسة دون القيام بأي متابعة بهذا الخصوص .

ج. *أحكام قضائية بخصوص انتهاك قانون الانتخابات*

حالة بوحدة

تمت إدانة متهم بسنة سجنا، بعد ثبوت ارتكابه الجنحة القائمة على بعثه رسالة هاتفية (sms) إلى أحد مساندي لائحة أحد الأحزاب السياسية بوجدة ، والتي تتضمن عرض ببيع عدد من الأصوات الانتخابية حيث ادعى صاحب الرسالة أنه يتوفر عليها ويرغب في بيعها لمن هو مستعد لشرائها .

حالة القنيطرة

- إدانة متهم وشريكه بسنتين سجنا نافذة، من أجل التلبس بتقديم تبرعات نقدية (رشوة) قصد الحصول على أصوات ناخبين، والوساطة فيها والمشاركة. وتم تخفيض عقوبة السجن خلال الاستئناف.

- وكان رئيس المجلس البلدي لمدينة سيدي يحيى الغرب قد تقدم بشكاية إلى السيد الوكيل العام بمحكمة الاستئناف بالقنيطرة بخصوص محاولة إرشائه من قبل المتهم ومن معه، لمساندته في الانتخابات التشريعية ليوم 25 نونبر 2011 .

- وقامت الضابطة القضائية بناء على تعليمات النيابة العامة بإجراء بحث في الموضوع أفضى إلى إلقاء القبض على المعني بالأمر ومن معه في حالة تلبس.

ح. *الطعون الانتخابية: بعد فوز بعض وكلاء اللوائح*

قام بعض المرشحين بتقديم طعون ضد بعض وكلاء اللوائح بعد فوزهم في الانتخابات التشريعية ليوم 25 نونبر 2011، والذين صدرت بشأنهم عقوبات نافذة و قد توصلت المنظمة المغربية لحقوق الإنسان بنموذجين من الطعون، ويتعلق الأمر ب :

السيد محمد الراجي : كان يحتل الرتبة الثالثة ضمن اللائحة المحلية لحزب الاتحاد الدستوري بالدائرة الانتخابية بمدينة سيدي قاسم . والذي تقدم للترشيح رغم صدور حكم قضائي ضده عن محكمة الاستئناف بالقنيطرة بتاريخ 21 أبريل 2009، بتهمة إصدار شيك بدون رصيد تم تأييد الحكم الابتدائي القاضي بإدانته ب 06 أشهر حبسا موقوفة التنفيذ وغرامة نافذة قدرها خمسة وثلاثون ألف درهم مع تحميله الصائر والإجبار في الأدنى .وقد ترشح المعني بالأمر ضمن اللائحة المشار إليها والتي فاز وكيلها بمقعد برلماني عن الدائرة المذكورة .

السيد عبد الله الحافظ : تقدم للترشيح رغم صدور حكم قضائي ضده عن محكمة الاستئناف بالقنيطرة بتاريخ 30 ماي 2007، بتهمة إصدار شيك بدون رصيد،والذي أيد الحكم الابتدائي القاضي بإدانته بثمانية أشهر حبسا موقوفة التنفيذ وغرامة نافذة قدرها 28 ألف درهم مع تحميله صائر الدعوى والإجبار في الأدنى . المعني بالأمر كان وكيل لائحة الميزان (عن حزب الاستقلال) بالدائرة الانتخابية بمدينة سيدي قاسم، وفاز بمقعد برلماني خلال الانتخابات التشريعية ليوم 25 نونبر 2011 .

11.ملاحظات بخصوص الرأي الداعي إلى مقاطعة الانتخابات

أعلنت أحزاب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي والنهج الديمقراطي والاشتراكي الموحد وكذلك جمعية العدل والإحسان - سواء بشكل انفرادي أو جماعي - بالإضافة إلى حركة 20 فبراير، مقاطعتها للانتخابات التشريعية، حيث عللت مقاطعتها بالاعتبارات التالية :

- الدستور الجديد يكرس الاستبداد وطبيعة الحكم المخزني ولا يمتلك أي إرادة للإصلاح؛
- لاشيء تغير ولأن الفساد الاقتصادي ونهب المال العام لا يزالان قائمين ؛
- نفس الأحزاب والوجوه التي أفسدت العمل السياسي هي التي تتقدم مرة أخرى للانتخابات؛
- مطالب الشعب في العيش الكريم والحرية والعدالة الاجتماعية لم ينصت إليها المسؤولون؛

أ. حملة الرأي الداعي للمقاطعة

وتميزت استحقاقات 25 نونبر 2011 بمشاركة الرأي الداعي لمقاطعة الانتخابات ضمن الحصص المخصصة بوسائل الإعلام العمومي والخاص للتعبير عن رأيهم. كما تم تنظيم مسيرات داعية لمقاطعة الانتخابات - سواء من قبل الهيآت السياسية المشار إليها أو حركة 20 فبراير - أهمها :

- يوم 19 نونبر بميسور، وتاهلة ويوم 20 بكيكو (إقليم بولمان)؛
- يوم 23 دجنبر 2011 بخريبكة ؛
- - تنظيم 50 مسيرة يوم 24 نونبر 2011 من طرف الداعين للمقاطعة ؛
- - توزيع مناشير داعية لمقاطعة الانتخابات في عدد من المدن الكبرى وعدد من المدن الصغيرة ؛

ب. التضييق على الرأي الداعي للمقاطعة

وفي هذا الصدد نذكر:

- نشر حزب النهج الديمقراطي خبرا عبر الانترنيت يستنكر فيه انتهاك حرمة مقره بالخميسات وتعرض مناضليه للاعتقالات ؛
- نشر بيانات على المستوى الوطني من طرف فروع حزب النهج الديمقراطي وحزب الطليعة بخصوص الدعوة لمقاطعة الانتخابات؛
- نشر بلاغ للكتابة الوطنية للنهج الديمقراطي بخصوص "السطو" على وثائق الحزب الموجهة إلى فاس، مكناس، الحسيمة تطوان، طنجة، العرائش، تازة.؛

- توقيف العديد من الداعين لمقاطعة الانتخابات قصد الاستماع إليهم، قبل أن يتم إخلاء سبيله. مع مصادرة المنشورات الداعية إلى المقاطعة (حالة العرائش، آسفي، تازة، فاس، الرباط، طنجة، فكيك، بوعرفة، الناظور.....الخ) ؛

- اقتحام مقر فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان ببوعرفة والاعتداء على بعض أعضائه، حيث قدمت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان شكاية في الموضوع إلى وزير العدل ووزير الداخلية ؛

- تأكيد مسؤول بحزب الطليعة تدخل السلطات العمومية بالرباط للضغط - عبر التهديد والوعيد - على مطبعة للتراجع عن طبع المنشورات الداعية للمقاطعة والتي كانت ستوزع على مختلف الفروع؛

- إعلان بعض ساكنة حي سهب القايد بسلا عن مقاطعتهم للانتخابات بوضع لافتة ووضع حواجز للمرشحين لمنعهم من ولوج الحي؛

- كما استعانت بعض الحركات الداعية إلى المقاطعة بالأطفال أيضا للقيام بمسيراتها الداعية إلى المقاطعة ؛

- كتابة شعارات للرأي الداعي لتقرير المصير بالصحراء في الإطار الخاص باللائحة الوطنية (العيون)

12.استنتاجات حول الملاحظة النوعية للدوائر

إن المقاربة التي اعتمدتها المنظمة في ملاحظة انتخابات 25 نونبر عبر الملاحظة الميدانية وعبر تبليغات المواطنات والمواطنين والشبكات الاجتماعية والصحافة المكتوبة حاولت من خلالها توفير معطيات انتخابية قابلة لأن تكون موضوعا :

أ. لتحليل مؤشرات نزاهة العملية الانتخابية،

ب. تشجيع الحوار ما بين المواطنات والمواطنين لإيجاد كيفيات تحسين الآليات الانتخابية،

ج. وضع وسائل لتحسين يقظة الرأي العام ضد الأساليب المفسدة لإدارة المواطنة والمواطن؛

د. إثارة النقاش العمومي حول أنجع أساليب التعبير الحر عن الرأي والمراقبة الصارمة المفضية إلى عدم الإفلات من العقاب،

وهكذا تبين من خلال الملاحظات ومتابعة الفريق الإجرائي أن الانتخابات التشريعية لـ 25 نونبر 2011، كما تمت معاينتها في الدوائر اتسمت بـ :

- احترام المقتضيات القانونية لعملية الاقتراع؛ إلا أن نمط الاقتراع باللائحة لازال يطرح صعوبات سواء بالنسبة للناخبين خلال التصويت أو لدى الرأي العام أو خلال فرز الأصوات ؛

- غياب الدعاية للوائح النساء والشباب ضمن الحملة الانتخابية مما يساءل الأحزاب السياسية في تطوير فعلها السياسي وتشجيعها لمشاركة النساء والشباب في الشأن العام وبالتالي المجتمع في العملية الانتخابية؛

- توفر مؤشرات النهوض بالمشاركة في الانتخابات ؛
- النسبة الدالة للأصوات الملغاة مما يدعو إلى التفكير الجدي في النهوض بالفعل السياسي؛
- ممارسة السلطات العمومية بشكل عام للاختصاصات المنوطة بها واحترامها للمقتضيات المتعلقة بسير العملية الانتخابية، رغم وقوع بعض الأحداث المعزولة؛
- تراجع تأثير الأساليب المعتمدة في التأثير على الناخبين يوم الاقتراع كما يؤكد ذلك فشل المرشحين الذين اعتمدوها
- تدخل السلطة القضائية سواء لفتح تحقيق في عدد من الشكايات وإصدار أحكام بعقوبات سجنية بخصوص حالات التلبس.
- ضعف التناظر السياسي بين مختلف المرشحين بخصوص راهنية القضايا والمشاريع السياسية الكبرى خاصة ذات الصلة بالجهوية والحكم الذاتي، والنوع الاجتماعي والأمازيغية...
- ارتباك السلطات العمومية في التعامل مع الرأي الداعي للمقاطعة الانتخابات ما بين التسامح معه والتضييق عليه بناء على التأويل.
- مشاركة الرأي القائل بمقاطعة الانتخابات في الحصص الخاصة بالوسائل السمعية البصرية سواء منها العمومية أو الخاصة
- تأويل مرتبك للمقتضى القانوني المتعلق بالدعوة إلى الإمساك عن التصويت،
- ضعف الإلمام بالمقتضيات القانونية والمساطر ذات الصلة بالعملية الانتخابية والاقتراع من طرف عدد من وكلاء اللوائح ومسؤولي مكاتب التصويت وممثلي الأحزاب
- حصول ارتباك في عملية إشعار الناخبين والناخبات ؛
- تفاوت بين السلطات الترابية والقضائية بشأن التعامل مع الملاحظين والملاحظات (خاصة على مستوى الحق في الولوج إلى المعلومات) بين التردد والاحتراز أو الانفتاح ؛
- فتور أجواء الحملة الانتخابية ذات الطابع الكلاسيكي من لدن الأحزاب السياسية وفي نفس الوقت لجوء عدد كبير منها لاستعمال وسائل التكنلوجيا الحديثة (المواقع الإلكترونية، الفايسبوك، التويتر) وإحداث قناة تلفزية وإذاعية على الويب كأساليب جديدة في الحملة الانتخابية؛

III. المرصد الإلكتروني للمنظمة: مؤشرات على تمثلات العملية الانتخابية

وضعت المنظمة المغربية لحقوق الإنسان تحت تصرف المواطنات والمواطنين موقعا إلكترونيا www.marsad.ma مرصدا، عبر الأنترنيت، يمكنهم من تبليغ ألأخبار والمعطيات المتعلقة بوقوع أحداث أو اختلالات أو خروقات مرتبطة بالعملية الانتخابية عبر مختلف الوسائط الالكترونية: رسائل نصية قصيرة أو رسائل الكترونية أو عبر الشبكة الالكترونية الاجتماعية أو التويتر. وتندرج رؤية هذا الموقع في إطار تنمية ثقافة التربية على حقوق الإنسان

والديمقراطية التشاركية؛ بتمكين المواطنات والمواطنين من الوعي بحقوقهم وأشكال تفعيلها في أفق المساهمة الفعالة والحرة في تدبير الشأن العام في شقه المتعلق بملاحظة الانتخابات.

ويعتبر الموقع ثمرة تفكير مستمر حول تطوير أداء المنظمة المغربية لحقوق الإنسان في مجال ملاحظة الانتخابات وسيرورة النقاش الالكتروني الذي يشهده المجال الافتراضي، على الصعيد الكوني، سواء تعلق الأمر بالإصلاح الدستوري أو السياسي المدعم لإحقاق الحقوق، كما ينخرط الموقع في ديناميكية الاستفادة من التجارب الدولية في مجال ملاحظة الانتخابات بواسطة التكنولوجيا الحديثة.

- **التربية على حقوق الإنسان وأهداف المرصد**

وعيا من المنظمة المغربية لحقوق الإنسان بطبيعة المناخ السياسي الخاص الذي يعرفه المغرب ومحيطه الإقليمي؛

وإدراكا منها بأهمية وسائل الاتصال الحديثة التي يتزايد عدد مستعمليها بالمغرب فإن إحداث الموقع الالكتروني يتمثل في بعده الاستراتيجي عبر تفعيل إضافي ونوعي للتربية على حقوق الإنسان من خلال :

- المساهمة وحماية نزاهة وشفافية العملية الانتخابية؛
- تيسير تفاعل المواطنين والمواطنات فيما بينهم ؛
- تمكين المواطنين والمواطنات من آليات ومساطر مراقبة الشأن العام؛
- دعم مشاركة المواطنين والمواطنات في تقويم وتقديم أشكال وملابسات تدبير الشأن العام؛
- تحويل غرابة خبايا العملية الانتخابية إلى موضوع يهم المعيش اليومي

- **منهجية رائدة للملاحظة**

استلهمت فكرة الموقع الالكتروني www.marsad.ma من أرضية Ushahidi؛ وهي تقنية استعملت من أجل ملاحظة الانتخابات في عدد من بلدان إفريقية و دول أمريكا اللاتينية، كما تم استعمالها في ميادين أخرى. ويسمح الموقع باستقبال الوقائع والأحداث والاختلالات التي يرصدها ويرسلها المواطن والمواطنة عبر مختلف وسائل التكنولوجيا الحديثة للإتصال: فيسبوك، الرسائل القصيرة، البريد الإلكتروني، تويتر، الموقع الإلكتروني وتمثيلها بنشرها عبر الخريطة الجغرافية مع الحفاظ على سرية المراسل.

وتعتبر المنظمة، من خلال هذه التجربة، رائدة على الصعيد الوطني، تقنيا وإجرائيا، حيث تحملت كل ما يترتب عن الملاحظة المواطنة عبر التكنولوجيا الحديثة. وللمزيد من التحقق، تم تقديم هذه التجربة ومناقشتها في جنيف على هامش الندوة الدولية لاستعمال الخرائط للوقاية وحماية الحقوق الأساسية (نونبر 2011).
أما على المستوى الإجرائي فقد عمل فريق من خبراء ملاحظة الانتخابات للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان على تتبع وتحليل الخروقات المتوصل بها من طرف المواطنين ثم تعميمها بما يخدم تحصين العملية الانتخابية من كل أشكال الإفساد.

- **التحديات النوعية للملاحظة عبر المرصد**

إن انخراط المنظمة المغربية لحقوق الإنسان في هذه التجربة يعني من الناحية الحقوقية مواجهة وتدبير التحديات التالية:

- توظيف مقاربة مزدوجة متمثلة في الاشتغال بآليات الملاحظة الميدانية بإدماج التكنولوجيا الحديثة؛
- التحري الدقيق في المعلومة دون السقوط في مغبة التشهير أو توظيف الموقع لحسابات ذاتية أو لأغراض سياسية ؛
- قلة الخبراء أمام احتمال تلقي تبليغات كثيرة مما قد يشكل عائقا موضوعيا لمعالجة كافة البلاغات؛
- إن خريطة المملكة المغربية، المنشورة في مواقع إلكترونية مختلفة، يوضع فيها خط بين منطقتي شمال المملكة وجنوبها. وقد ارتأت المنظمة، انسجاما مع مواقفها ومنهجيتها الخاصة بدعم ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان ومع أهداف الملاحظة، أن تجتهد في نشر خريطة الكترونية من اجتهاد فريقها التقني لتمثل الخريطة كل المناطق التي تجري فيها الانتخابات التشريعية دون استثناء.

1. الدلالات الحقوقية لإنشاء المرصد

وبذلك شكل الموقع إمكانية إضافية لما قامت به الملاحظات الملاحظين في الميدان وعبر الشبكات الاجتماعية. وتجلت أهميته الحقوقية بالخصوص في تجاوز كل الإكراهات (عند المواطنة والمواطن) التي يمكن أن تجعل فردا أو أكثر يتلكأ في المساهمة في وضع حد لانتهاك نزاهة العملية الانتخابية.

وقد تمحورت أهداف إطلاق الموقع بالنسبة للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان المساهمة في:

- ترسيخ الديمقراطية لتشكل مهمة ذات تداعيات تمتد في الزمن التدبيري للشأن العام بدل أن تكون موسمية؛
- تجذير روح المسؤولية من خلال خلق فرص التعبير عن المعاينات والتعبير عن الآراء التي تهم العملية الانتخابية؛
- تمكين المواطنة والمواطن من إمكانيات التبادل خصوصا ما يتعلق بالنقد المتدرج نحو الموضوعية والمحاسبة على أساس البرامج والأفكار والاختيارات الحرة.
- تجميع العناصر والتصرفات التي تعتبر تشويشا عن نزاهة الانتخابات ووضع صورة تشخيصية لهذه الممارسات بغض النظر عن تواترها في أفق تربية عملية على حقوق الإنسان.
- تطوير تجربة المنظمة المغربية لحقوق الإنسان في مجال الملاحظة النوعية للانتخابات
- المساهمة وإغناء تطوير المقاربة الدولية للملاحظة الانتخابات عبر التكنولوجيا الحديثة

2. طبيعة التبليغات

تمكنت المنظمة من التحقق من عدد كبير من التبليغات التي توصل بها الموقع الالكتروني كما أنها استعملت مجموع المعطيات والتبليغات قصد إنجاز تصنيف يساهم في بناء رسم تشخيصي (ولو أنه افتراضي) قادر على المساهمة في تعميم الوعي الحقوقي بأهمية العمليات الانتخابية والتحسيس بأهمية الانتخابات الشفافة والنزيهة في دعم الحقوق والحريات. وقد تم هذا التصنيف على أساس تحديد أهم المعايير ذات الصلة المباشرة بالعملية الانتخابية. وهكذا تم تصنيف التبليغات بالأحداث أو الاختلالات أو الخروقات التي رصدها الموقع، كما يلي:

1- التأكد من تبليغات ملاحظي وملاحظات المنظمة في الميدان سواء بالدوائر موضوع الملاحظة النوعية أو في الدوائر الأخرى لتوسيع العينة أو من خلال فروعها ومساندیها؛
2- التحقق من تبليغات نشرت عبر وسائل إلكترونية تسمح بالاعتماد على تعدد المصادر مما يمنحها مصداقية أفضل؛
3- تواتر عدد من التبليغات سواء بنشرها في بعض الجرائد اليومية أو لأن تلك التبليغات ستنشر لاحقا في بعض الجرائد؛

إن العمل النوعي للملاحظة المعتمدة على وسائل الاتصال الحديثة، والمؤسس على التجميع والتحليل والتصنيف، إضافة إلى صعوبة التحقق من صحة كل التبليغات، جعل المنظمة:

- تهتم بشكل أكبر بأهمية المسح الشامل لمختلف الممارسات التي تمس بالديمقراطية وانتهاك حق المواطنات والمواطنين في اعتبار أصواتهم وآرائهم؛

- لم تهمل دلالات التبليغات عن ممارسات عادية لا يحرمها القانون ولا تلحق أذى بالعملية الانتخابية، على أساس وجود العديد من الالتباس عند بعض المواطنين بخصوص الانتخابات ومعايير مصداقيتها؛

- تفاعلت مع تبليغات المواطنات والمواطنين بتأطير حقوقي للتبليغاتهم.

وقد مكن هذا المجهود من توفير المعطيات اللازمة لوضع ملامح تمثلات (سواء كانت محققة أو لا) تمكن المواطنة والمواطن من فرصة للتعرف على تمثلات مرتادي الموقع (من خلال الذين ارتادوا الموقع) للعمل السياسي، خصوصا ما تعلق منه بالسلوك الانتخابي بما في ذلك مفهوم الانتخابات وآلياتها ومعايير مصداقيتها ونزاهتها.

3. حجم المشاركة وامتداداتها

انطلق المرصد في تلقي مساهمات المواطنات والمواطنين، قبل انطلاق الحملة، في بث تجريبي بتاريخ 25 شتنبر 2011. بغرض تمكين المستعمل(ة) للمرصد من الاستئناس بآليات اشتغاله كي لا تشكل عائقا أثناء لحظة التبليغ.

وقد زار الموقع حوالي 15000 زائر، استعملوا 80000 صفحة. بلغوا بحوالي 14000 حادثة إنتخابية. قدمها المرصد في أكثر من 300 تقرير. ويلخص المبيان التالي عدد الزوار بالنظر إلى مصدر مشاركتهم الترابية:

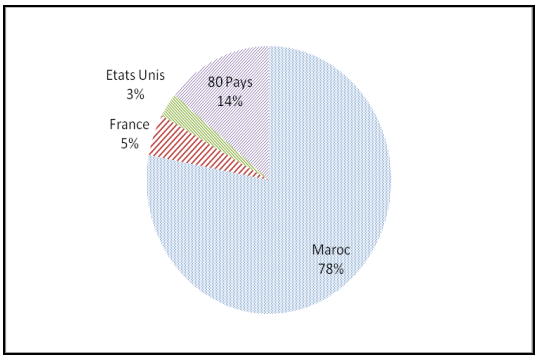

من خلال هذا المبيان يتبن أن المشاركة كانت بنسبة 78% من المملكة المغربية . (5%) من فرنسا و (3%) من الولايات المتحدة و(14%) في باقي البلدان الأخرى.

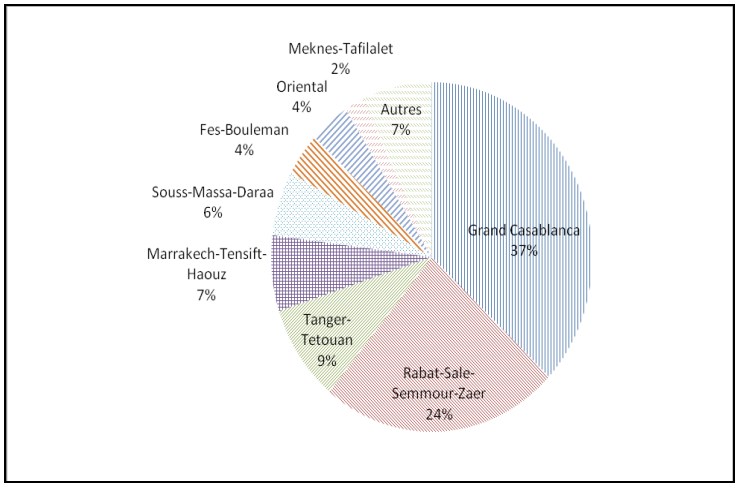

وتتوزع نسبة 78% بين المدن المغربية بالتالي:

احتلت الدار البيضاء الكبرى مكان الصدارة بنسبة (37%) تلتها جهة الرباط سلا زمور زعير بنسبة (24%). أي أن هاتين الجهتين لوحدهما كانتا مصدر (61%) من المشاركات والتبليغات. ثم توالت، وتأتي مراكش-تانسيفت (7%) وجهة سوس-ماسة-درعة (6%) ثم جهة فاس بولمان والجهة الشرقية (4%). وجهة مكناس تافيلالت (2%).

إن أهمية هذه النسب لا تأتي من حجم الخروقات الفعلية، بل بالأساس من حجم الكثافة السكانية ونسبة المفترض ولوجهم للانترنيت.

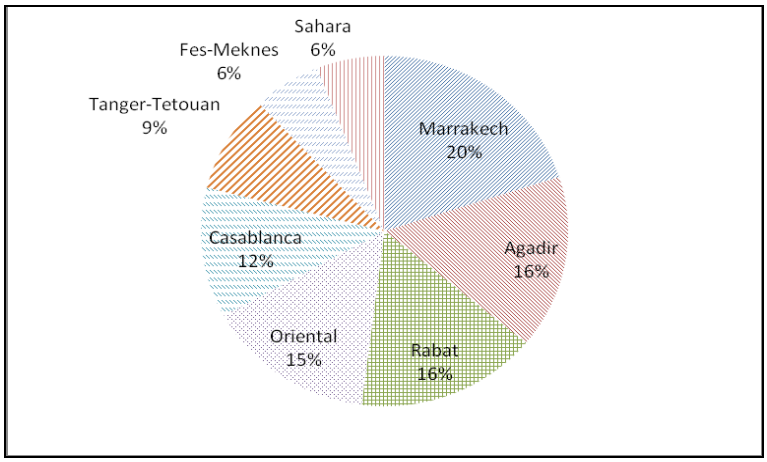

ويجسد المبيان التالي نسب التبليغات الواردة من المدن:

أما توزيع المشاركين حسب السن، فيبينه الرسم التالي:

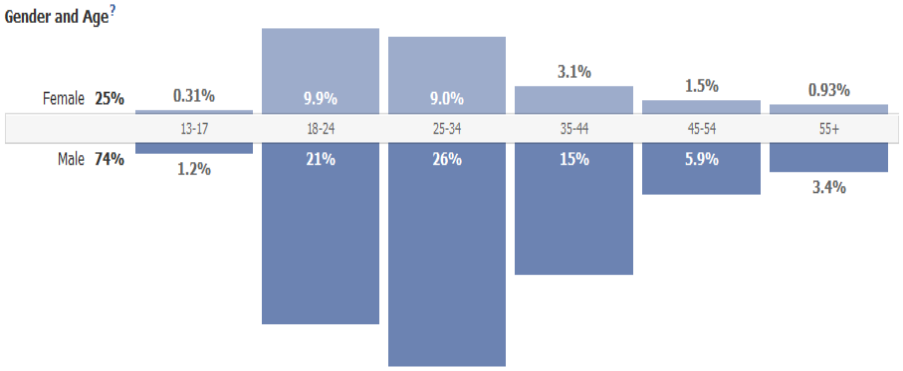

يتبين، إذن، أن الأعمار الممتدة من 18 إلى 44 سنة تشكل حوالي 90% من مجموع المشاركين؛ (62%) منها ذكور و(22%) منها إناث. وهذا ما يؤكد مرة أخرى أهمية استعمال الشباب لوسائط الاتصالات الحديثة وتوظيفها في التداول بخصوص قضايا الشأن العام

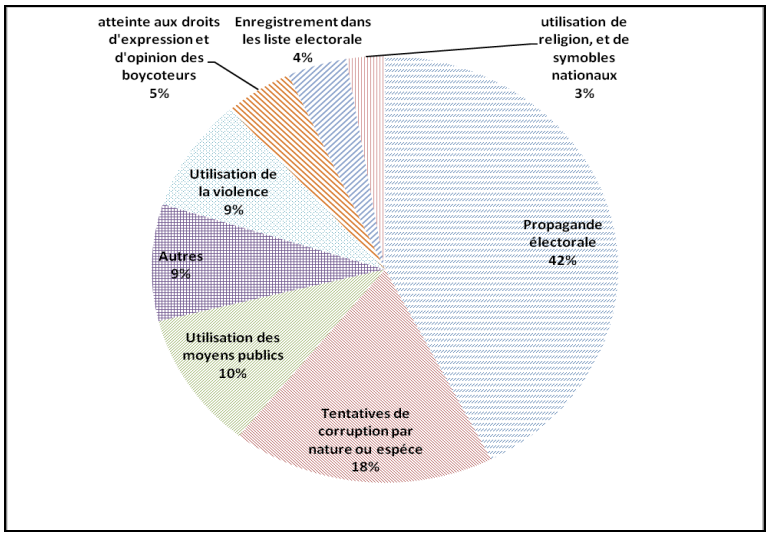

أما تواتر نوع الانتهاكات المبرمجة بالموقع الالكتروني المبرمج سلفا، فيتضح من خلال المبيان التالي:

وهكذا تحتل الخروقات المتعلقة بالدعاية الانتخابية المركز الأول (28%) تليها المخالفات التنظيمية (20%) فالتأثير غير الشرعي على الناخبين،،،

4. ملاحظة وتصنيف الخروقات :

استنادا إلى المنهجية المفصلة أعلاه فإن المنظمة المغربية لحقوق الإنسان اختارت عدد من التبلغات ذات الصلة بالخروقات كما وردت بالمرصد. وقد تم تصنيفها بناء على التحليل الالي من جهة وبناء على منهجية تحليل المضمون من جهة ثانية.

وتجدر الإشارة أن هناك فرقا نوعيا بين التصنيف الآلي وبين التصنيف المعتمد على تحليل المضمون. إذ تعني الطريقة الآلية في التصنيف وضع برمجة لمفاهيم وعناوين لخروقات العملية الانتخابية، تحلل التبليغات وتصنف تبعا لها .ويتجلى هذا الفرق بالخصوص في أن تصنيف الخروقات بالطريقة الآلية يؤدي إلى احتساب نفس التبليغ في

أكثر من صنف. بينما يمكن تحليل المضمون من إدراج الخرق في صنف تبعا لعملية التكييف المناسبة. وسنعتمد فيما يلي على التصنيف المعتمد على تحليل المضمون.

ورغبة في تحقيق أهداف المرصد قررت المنظمة أن تمهد لكل صنف من أصناف التبليغات بمقدمة عامة بخصوص مبادئ حقوق الإنسان إعمالا للبعد البيداغوجي للملاحظة واقتساما للأدوات المعرفية ذات الصلة.

5. تقديم وتوثيق التبليغات

أ. الدعاية الانتخابية

يشكل تكافؤ الفرص حجر الزاوية في الدعاية الانتخابية. لأنها تعكس مختلف الجوانب المتعلقة بالقدرة على تقديم وتوضيح البرامج واحترام أسس التنافسية والاحتكام لقرار المواطن. لذلك تعتبر التجديدات المتعلقة بالتبسيط والتوضيح وتسهيل إدماج المواطنين في الحكم الموضوعي على البرامج أساسا من أسس العملية الانتخابية. كما أن الاقتناع بالبرنامج وأسلوب تبليغه للمواطنين بشكل أساس احترام التنافسية الشفافة.

لهذه الاعتبارات يشكل التقيد باحترام قوانين الدعاية الانتخابية إحدى المظاهر التي تعكس تمثل المرشح للعملية الانتخابية والديمقراطية على حد سواء. وتظهر في نفس الوقت انخراطه في بناء المفهوم الصحيح للديمقراطية خصوصا عندما يتعلق الأمر بالسب والقدف والاعتداء على حق الآخر في الدعاية لبرنامجه. وفي ما يلي نماذج من هذه الخروقات:

- " تقوم هذه الأيام شبيبة ... بالترويج لممثليها على الصعيد الوطني عن طريق استعمال الفايسبوك و تقديم المترشحين على صفحات الشبيبة على شكل تفاعل"[3]؛
- " شوهد في هده الأيام الأخيرة أحد أعضاء حزب ... بكلميم، وهو يعقد لقاءات مكثفة مع ساكنة جماعة إمي نفاست ومع بعض الأعيان وبعض المستشارين الجماعيين، وحسب مصادر جد موثوقة فقد عقد ... لإفني لقاءا مع ساكنة الجماعة يوم الإثنين الماضي بمقر حزب ... بكلميم"؛
- "ونضيف أن مسؤول جماعي جماعة ابريكشة يتعاطى للدعاية الانتخابية داخل أوقات العمل"؛

ب. استعمال العنف

تمثل أشكال تدبير الاختلاف حول البرامج السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والتنموية أسس الديمقراطية, ذلك أن استعمال العنف يعني مناهضة هذا الحق أوإلغاء الآخر وإكراهه على تبني موقف بالرغم منه.

ويتعلق الأمر بالعنف المادي أو المعنوي المتبادل بين أنصار عدد من الأحزاب واللوائح، ويشمل ذلك أيضا التهديد والسب والشتم والضرب والجرح والهجوم على مرشح أثناء قيامه بحملته أو الاعتداء على مكان تجمعه أو تخريب

[3]- اعتمدت نصوص التبليغات حرفيا وبالصيغة التي وردت في المرصد

بعض ممتلكاته أو منعه من وبوج دائرة من الدوائر. وقد ساهم في هذه الأحداث مناصرو المرشحين ووصل ذلك إلى حد تكوين ميليشيات.

- " أحرقت بعد عصر اليوم الجمعة منصة التجمع الخطابي لحزب ...، الحريق قام به أنصار أحد الأحزاب المتنافسة فور بدء التجمع المناصر لوكيل لائحة ...، فبعد الهجوم على المنصة تم تبادل الحجارة، فاختلط الحابل بالنابل، رجال القوات المساعدة، والدرك الملكي، كانوا أمام بلطجة بالواضح، وحاولوا تطويق المكان، بعدما انهالت الحجارة على رؤوس بعض مناصري مرشحين، وبعدما أحرقت منصة الخطابة . ماعاشه المواطنون الحاضرون يومه الجمعة للتجمعات الانتخابية بجماعة تيغيرت ":

- " تعرضت سيارتا مرشح وقريب مرشح آخر بطانطان إلى عملية حرق مدبرة، فجر أول أمس (السبت)، بطريقة مافيوزية"؛

- " وكيل لائحة ... بالدائرة الانتخابية لشفشاون ورئيس الجماعة القروية ...، تعرض، اليوم الأحد، لاعتداء من طرف محمد ...، في الوقت الذي أمره فيه هذا الأخير بوقف أشغال بناء بدون ترخيص ":

- " أفاد مصدر من حي أحريق بمرتيل - الدائرة لانتخابية التشريعية المضيق الفنيدق أنه مساء يوم :2011-11-18 وقعت اشتباكات بين أنصار مرشح YYYY و أنصار مرشح xxxx استعمل خلالها أحد أنصار هذا الأخير قنينة الغاز المسيل للدموع المخصصة للدفاع الشخصي و المجرم استعمالها، مما أحدث حالة فزع و هروب من عين المكان سواء بالنسبة لأنصار المرشحين أو المارة بالحي المذكور"؛

- " نشب أمس الثلاثاء اشتباك عنيف بين عدد من مؤيدي وكيل اللائحة المحلية لحزب الاستقلال بالدائرة المحلية لإقليم خريبكة ومعارضين له، وذلك خلال لقاء تواصلي كان مقررا عقده بدار الثقافة مع ساكنة جماعة بولنوار، في إطار حملة الانتخابات التشريعية ":

- " أضرم مجهولون النار في سيارة من نوع "داسيا" تحمل صورة مرشح حزب الاستقلال بالعيون حوالي منتصف ليلة يوم الثلاثاء 22 نونبر الجاري بحي الوفاق بالعيون ":

- " وقد فوجئ أنصار الحزب ومناضليه بهجوم شاب غير معروف على إحدى السيارات التي كانت ترافق قافلة "الوردة" بأزغنغان، حيث كسر زجاج إحدى أبوابها، ليفر بعد ذلك، حيث علم أن رجال الأمن بأزغنغان قاموا باعتقاله، فيما أكدت مصادر مطلعة أن الشاب نفسه يقوم بإزعاج كافة وكلاء اللوائح، الذين يقصدون مدينة أزغنغان لحملتهم الانتخابية ":

ت. استعمال واستغلال وضعية

تعتبر الوسائل المستعملة في الحملة الانتخابية وملكيتها محكا دالا لتفعيل تكافؤ الفرص في العملية الانتخابية, ذلك أن التمييز بين الشأن الخاص والشأن العام يعتبر أحد معايير التمييز بين الديمقراطية وما دونها. فالمرشح لتحمل مسؤولية تدبير الشأن العام لا يهدف إلى تحقيق مصلحة خاصة. وتبعا لذلك فإنه لا يستعمل الملكية أو المصلحة العامة من أجل اكتساب تميز عن منافسيه، لأن ذلك يعارض الديمقراطية وحقوق الإنسان.

وقد تبين من خلال مجموع التبليغات أن العديد من المرشحين لا يرون ضررا في استغلال الملكية العمومية من أجل الحصول على منفعة خاصة. ويتجلى ذلك في ما يلي:

- التدخل بالصفة الإدارية: ويدخل في هذا الإطار كل استغلال لمنصب إداري قصد خلق تاثير وتحوير لإرادة المواطنين في تفضيل هذا المرشح عن ذاك؛

- التدخل بالصفة التمثيلية: تتأسس الديمقراطية على التفويض المؤقت للمواطنين لمن اختاروهم بتدبير شؤونهم العمومية. فهو ليس تفويضا دائما بل هو تفويض مشروط بإرادة الناخب في تجديده أو تغييره أو استمراره. لذلك تعتبر كل الممارسات التي تستغل التفويض المؤقت السابق من أجل رفع فرص الحظوظ في الاستحقاقات التالية استغلالا صريحا لصفة دون جق.

ويدخل في هذا الإطار عدد من التدخلات التي كانت تهدف إلى التأثير القسري على الناخبين سواء تعلق الأمر بتدخلات رجال السلطة لحث المواطنين على تصويت معين أو استغلال النفوذ والصفة خاصة عندما يتعلق الأمر بتسهيل بعض الخدمات أو التصريحات أو البدء في أشغال الصيانة والترميم قبيل الحملة أو أثناءها أو استغلال الملك العمومي

وتمنع المقتضيات القانونية تسخير الوسائل العمومية أو استعمال صفة أو وضعية من أجل التأثير على الناخبين بهدف وضع المسافة الضرورية والواضحة بين الشأن العام والشأن الخاص (الذي يشكل التنافس أحد مظاهره). وهذه نماذج من التبليغات التي تدخل في هذا الإطار:

- "إن هذه الدعاية تتم من طرف مسؤولين جماعيين ابريكشة لفائدة مرشح حزب ما، وتستعمل خلال الدعاية سيارة الجماعة"؛

- " شرع ...، عضو الأمانة ... ورئيس المجلس البلدي ... حملتة الانتخابية المبكرة "السابقة لأوانها" من الزبالة، حيث ترأس حفلا أمام مقر المجلس لتسليم شاحنات نقل الأزبال الجديدة والخاصة بمنطقة الساكنية "؛

- " الورقة الخامسة التي يلعبها ... هذه الأيام وسط صمت مريب للسلطات والجهات المسؤولة هي إطلاق عدة أوراش بأحياء عدة كالمزار والشهداء وايت اجرار وغيرها من المناطق والجميع يعرف أن مثل هذه الممارسات البائدة انما تحمل تفسيرا واحدا لا يقبل القسمة على اثنين : استغلال للنفوذ وحملة انتخابية قبل الأوان "؛

- " استقدم كاتب فرع حزب ... بالقصيبة محمد فخري مساء اليوم الخميس 8 شتنبر 2011شاحنة لنقل الأتربة و جرافة لإصلاح الطريق المؤدية لحي تاغروط و هو الحي الذي يمثله في المجلس البلدي لذات المدينة في حملة سابقة لأوانها أمام أنظار السلطة المحلية و مقدم الحي و شرعت الجرافة في جرف أتربة الطريق في حدود الساعة السادسة مساء و هي الفترة التي تعرف حركة مرور مهمة بينما وقف كاتب فرع البام بجانب سيارته يصدر تعليماته لسائق الجرافة و يجمع بين الحين و الآخر الأحجار من قارعة الطريق "؛

- "حثت إحدى المعلمات بمدارسة عمومية بحي اليوسفية بالرباط، تلامذتها على أن يصوت أهاليهم على وكيل حزب "...." مقابل إنجاحهم أخر السنة في الامتحانات التأويلية لقسم السادس ابتدائي.

- و ذكرت مصادر عليمة من الحي الذي تتواجد به المؤسسة التربوية، أن المعلمة تؤيد أحد مرشحي حزب "..."، و تقود حملة شرسة داخل المؤسسة التعليمية، و تؤكد على التلاميذ ضرورة التصويت على وكيل هذه اللائحة ليكون النجاح حليفهم "؛
- " إقدام رئيس بلدية ... على تشغيل 40 فردا بالبلدية في أجواء الحملة "؛
- " إن الحملة الإنتخابية بدأت بجماعة ابريكشة اقليم وزان لأكثر من 15 يوما، حيث يعمل مسؤول جماعة ابريكشة، المنتمي لحزب ...، بفتح بعض المسالك الطرقية في بعض الدواوير المعزولة بالجماعة : دوار الصداق، الولجة، البور، العدامين، الصاف و عين غيث بواسطة بعض الآليات التابعة لنقابة الجماعات المحلية التابعة لعمالة شفشاون."؛
- " حلت زوجة النائب البرلماني ... بالمركز النسوي التابع للتعاون الوكز الوطني بمركز تفتاشت وروجت لأكاذيب من قبيل أن زوجها سيدعم عمل المركز وأنه يشرف على جمعيات تقدمة خدماتها لنساء المركز"";
- " التغاضي عن البناء العشوائي الذي ارتفعت ذروته "";
- " مسؤول سامي لبلدية الرباط يستغل ممتلكات الدولة و يعمل داخل أوقات العمل و يقدم وعود بالتشغيل و منح للجمعيات"؛
- " شوهد يومه الجمعة البرلماني عن الناظور ... بمركز فرخانة وهو يتربص بالتجار المهدومة محلاتهم التجارية مؤخرا،قصد تلميع صورته كشكل من أشكال الحملة الانتخابية السابقة لأوانها "";
- " لا حديث في إقليم وجدة إلا على مقاول شرع فعلا في حملة انتخابية عنيفة جدا، داس خلالها على القوانين وعلى جميع الضمانات بيد أن السلطة تكتفي بالتفرج. الرجل المقاول سطا على دور الدولة وسخر جميع إمكانياته وآليات مقاولاته لفك المسالك وشق الطرق.ولم تتحرك إرادة مساعدة السكان لدى هذا الشخص إلا مع حلول موعد الانتخابات، وهكذا أراد المرشح في وتيرة الولائم بعدما انتهى من توزيع قفة المساعدة خلال شهر رمضان والتي ارتفعت قيمتها بشكل ملفت "";
- " وذكر مصدر موثوق، أن البرلماني المذكور نظم اجتماعا حضره بعض الأعضاء، وهو ما أثار حفيظة المنافسين، قبل أن تتدخل العمالة وتطالب بفض الاجتماع، وتوجه تنبيها للمعني بالأمر وأشارت نفس المصادر ان (...) تقد أمام المناضلين بإعتذاره عن عدم حضوره خلال السنوات الماضية لكثرة انشغالاته وتوعد البرلماني (...) الذي غاب عن دواره مدة تفوق 3 سنوات ومن جهة اخرى وعد البرلماني (...) مجموعة من الشباب الحاملين لشواهد الإجازة بتسجيلهم في كلية بفاس في الماستركي يكسب عطفهم ؛
- " ابتزاز ساكنة إقليم بوجدور، ودالك بمقايضة قضاء أغراض المواطنين الإدارية المشروعة " رخص البناء و الربط بالماء و الكهرباء....." مقابل انخراطهم في ... و التصويت لصالحه في الاستحقاقات المقبلة مسخرين في ذلك وسائل الدولة من سيارات و مرافق عمومية للترويج لحملة انتخابية سابقة لأوانها في انقلاب سافر على القوانين الجاري بها العمل "";

- " تم رصد أشغال فتح طريق قروي بجماعة أغبالو أقورار استعملت فيها جرافة انتزعت لوحة أرقام تسجيلها لإخفاء هوية مالكها بالإضافة إلى معدات أخرى خضعت لنفس العملية "";

- " أفادت مصادر أم مسؤول الجماعة الحضرية لتطوان، شوهد يوم 16-11-2011 بحي كرة السبع بتطوان يقوم بالحملة الانتخابية لفائدة اللائحة المحلية لحزب وكيل اللائحة مستعملا سيارة في ملك الجماعة الحضرية لتطوان تابعة لقسم حفظ الصحة ".

ث. <u>الاستمالة بالهبات النقدية والعينية</u>

يمنع القانون تقديم رشاوي نقدية أو عينية مقابل الإدلاء بالصوت لصالح الراشي. ويأتي هذا التجريم من التغيير الجذري الذي تحدثه الرشوة على نتائج الانتخابات، والتي لن تعبر، بذلك، على إرادة الناخبين بل على درجة قابليتهم للإستمالة، فتنتفي بذلك مصداقية الانتخابات باعتبارها وسيلة للمشاركة في تدبير للشأن العام المؤسس على الحرية وإرادة الأفراد المنفلتة من كل الإكراهات.

ويدخل في هذا الإطار ما كان يوزع على البعض من نقود مقابل التصويت أو توزيع مواد عينية كالأكباش وأكياس الإسمنت. وقد تم ضبط العديد من هذا النوع من المخالفات ومنها:

- " مرشح بتطوان ينظم مأدبة عشاء في قصر جتات من اجل استمالة أصوات الناخبين و هدا الشخص معروف بالوجه الفاسد في هذه المدينة ";

- " استعمال مال الحرام و استغلال الأطفال القاصرين و المختلين عقليا و الشمكارة في الحملة الانتخابية و إعطاء صورة سيئة عن الانتخابات في المغرب و يتم هدا أمام أعين السلطة";

- " أشرف ... الوزير ...، اليوم الاثنين، بمدرسة الفارابي بحي اليوسفية بالرباط على توزيع المحفظات واللوازم المدرسية في إطار المبادرة الملكية "مليون محفظة" ؛

- " الأحزاب تكرس سياسة "مول الشكارة ";

- " السلطات في حملة انتخابية سابقة لأوانها لفائدة 3 مرشحين من أصحاب الشكارة الذين جعلوا من مناسبة عيد الأضحى فرصة لتوزيع الخرفان تحت غطاء البر والإحسان ";

- " فبالإضافة إلى «اعتقال» سيارات نقل الأموات حيث لايتم الإفراج عنها إلا بعد التأكد من ضمان الحصول على أصوات انتخابية، هناك الحرص على الحضور في الجنائز والتظاهر بمواساة عائلة وأقارب المتوفى بإحضار العديد من الكراسي ونصب خيمة مجندين مجموعة من محترفي الحملات الانتخابية";

- " يقوم بعض سماسرة الانتخابية وأعضاء المجلس البلدي ببلدية مديونة بتوزيع المال الحرام لشراء أصوات الضعفاء وعلى رأسهم وكيل لائحة وشريكه وبعض النساء المعروفات في هذا الميدان وبمساندات بعض المستشارين بالمجلس البلدي وبعض المنحرفين ذوي السوابق العدلية. لهذا السبب اطلب كمواطن غيور على

الوطن أن تسجل السلطات هذه الخروقات الانتخابية والتي أراد لها صاحب الجلالة نصره الله أن تكون نزيهة وشفافة وتبشر بوجه مغرب دمقرطة أمام كل العامل "؛

- " سيارة إسعاف انتخابية "؛
- " مواد البناء لكسب أصوات الناخبين"؛
- " توزيع أكياس الاسمنت بأحد الدواوير بجماعته القروية بقصد استمالة الناخبين للتصويت لفائدة لائحة حزبه"؛
- " أقام الحاج ... (احد كبار المنتخبين بتازة) مأدبة عشاء لعامل إقليم تازة وبحضور مجموعة من البرلمانيين مما اعتبرته ساكنة تازة حملة انتخابية سابقة ... "؛
- " وكيل حزب ببجدور يتوعد المهنيين و التجار و يطالبهم بعدم التصويت على اللائحة الوطنية للحزب "؛
- "على غرار ما حدث بدوار أكلميم امقورن تنالت أيت صواب بتاريخ 11-09-2011 حيث حضر نائب ومول حسب شهود عيان مأدبة للساكنة وليعتلي المنصة ليخطب على الجمهور باعتباره نائب برلماني يستعد لترشح مرة أخرى بالرغم من استياء المواطنين والمواطنات من تجربته ومن تمثيليته، بالنظر إلى ان سؤاليه الشفويين اليتيمين بالبرلمان كانا منصبين فقط على تأخر الطائرة التي تقله من أكادير للبيضاء. أما عن مشاكل المواطنين فليس له مكان لتحملها أو للحديث عنها ".

ج. <u>استعمال الرموز الوطنية</u>

رغم أن الرموز الوطنية تظل كموضوع للفخر والإعتزاز من حق جميع المغاربة، إلا أن استعمالها كرمز مختص بمرشح ما يدخلها في إطار التجاوز. ويتمثل التجاوز في استبدال موقف المصوت(ة) من الاعتماد في التقييم على أشكال التدبير (وما يتلو ذلك من محاسبة) إلى الاعتماد على المسوغ العاطفي.

وقد توزع استعمال هذه الرموز بين استعمال شخص الملك والعلم المغربي والدين الإسلامي. ويدخل في هذا الإطار توزيع أوراق الدعاية في باحات بعض المساجد ومن أمثلة ذلك:

- " أعلن في الصدد رفضه "أن يتسوق على ظهورنا احد باسم الملك"..مؤكدًا أن هؤلاء إنما ينشرون الضغينة والكراهية بين الناس ليس إلا "؛
- " قام بزيارة إحدى الزوايا الصوفية بنواحي مدينة أزغنغان و نظم هناك وليمة عشاء "بوبليسيتي" على شرف المريدين و التابعين لتلك الزاوية، بهدف أن يعرفه كل الحاضرين و يُدركوا أنه وكيلا للائحة "؛
- " وشوف على هضرة كيف دايرة. قال ليك أسيدي يلا صوتو على (...) لكم أجران، وإذا صوتم على حزب آخر لكم أجر واحد. شكون مول هاد الهضرة؟ إنه مرشح حزب (...) في دائرة تنجداد. إيوا آش جاب شي لشي. واش حنا دابا فالانتخابات ولا فالاجتهاد الفقهي؟ ".

ح. التضييق على المقاطعين

تتأسس الديمقراطية على حق جميع الأفراد في حرية الرأي بخصوص القضايا التي تهم الشأن العام. ويشمل هذا الحق التعبير عنه والمجاهرة به، سلميا ويشكل إحدى آليات البحث عن أكثر الحلول نجاعة. وفي حالة الاستحقاقات الانتخابية ينطبق هذا المقتضى على الداعي إلى الانخراط بقدر انطباقه على الداعي إلى مقاطعته.

- " إعتقال 3 أعضاء من حركة 20 فبراير بتيفلت أثناء توزيعهم نداأت لمقاطعة الإنتخابات"؛
- " الفساد الأخلاقي والفساد الإداري الناتج عن فساد القضاء ".

خ. طبيعة الفرق المساندة للمرشح

يشكل كل مرشح فريقا لدعمه أو القيام بالدعاية له. وقد تنوعت هذه الفرق لتشمل وجوها بارزة في الأحياء إلى فرق من الشباب الذي احترف توزيع أوراق الدعاية. وضمن هذا التنوع طرحت مسألة استخدام الأطفال ومسألة السقف المالي المخصص للدعاية وطبيعة بعض الولائم. وغالبا ما يتم التذرع بكون الأطفال الموجودين في الجوقة بأنهم أفراد من عائلة المرشح أو مسانديه الرسميين. كما يشكل ضبط طبيعة الولائم المنظمة أثناء الحملة أو أثناء التهيئ لها إحدى الصعوبات التي يتداخل فيها السياسي بالقانوني والثقافي.

- " لا زال يستمر في اعتماده على الأساليب البالية لتأطير حملته الانتخابية القائمة على تسخير الميليشيات المسلحة والمدججة بجميع أنواع الأسلحة البيضاء والهراوات، واستغلاله لممتلكات الجماعة، والتوظيف المبالغ فيه للمال، والترهيب والوعيد الذي يطال الجميع "؛
- " استغلال الأطفال القاصرين في حملة بإقليم أكادير في خرق واضح للأعراف الدولية والأخلاق الإنسانية تم استغلال أطفال قاصرين في توزيع منشورات وترديد الشعارات بمنطقة بنسركاو بأكادير يومه الأربعاء 23 نونبر 2011 "؛
- " استعمال الأطفال في الحملة الانتخابية بشتوكة ".

د. ما تعلق بشوائب اللوائح الانتخابية

نظمت انتخابات 25 نونبر على مراجعة الترسانة القانونية حيث شمل التعديل فانون مجلس النواب وقانون ملاحظة الانتخابات ... وإعادة التسجيل في اللوائح الانتخابية. وأشارت بعض التبليغات إلى بعض الاختلالات التي شابت اللوائح الانتخابية. ومن ذلك:

- "مواطن يشتكي لعامل إقليم الحسيمة من التشطيب على إسمه من اللوائح الانتخابية ..."؛

- " المرحوم السيد عبد الواحد بوشتاوي مدعو للتصويت يوم الجمعة و هو قد توفي سنة 2007 و يقولون إنهم راجعو اللوائح،و لعلمكم فالمرحوم كان رجل سلطة بدرجة قائد و توفي وهو ما زال في الخدمة،، الموتى سيصوتون".

ذ. **المرصد : آلية إعلامية**

- توصل المرصد ببلاغ الوكالة المغربية للأنباء، بخصوص عدد الشكاوي والإجراءات التي تم اتخاذها،

- " استقالة الملاحظ عبدالاله الخصيري من أي لجنة بعد ان اوضح في بيان له للرأي العام عن الخروقات التي ارتكبتها تنسيقية اسفي و خروجها عن الحياد التي التزمت به و تأثيرها على مرشحين بإرسال تقارير كاذبة "

ر. **حالة وفاة**

توصل المرصد بتبليغ حول وفاة :

- "أب وكيل لائحة حزب ... السيد ....، قد تسبب عشية اليوم الاربعاء 23 نونبر 2011 في مقتل شخص وزوجته على اثر حادثة سير مؤلمة وقعت في منطقة الفايجة بين تمنارت وفم الحصن باقليم طاطا"

6. استنتاجات بخصوص الملاحظة عبر المرصد

إن وضع رهن إشارة المواطن والمواطنة لمرصد www.marsad.ma، مكن الآلاف من ولوجه وتقديم معلومات أو آراء بخصوص الانتخابات التشريعية ل 25 نونبر 2011 :ويستنتج من متابعة مختلف التبليغات التي توصل بها المرصد ما يلي :

1. الدور القوي الذي لعبه المرصد في تشجيع التفاعل ما بين المواطنين وتنشيط اهتمامهم بالعملية الانتخابية، والتحسيس بالانخراط في التداول حول العملية الانتخابية ،
2. مصداقية عدد كبير من التبليغات التي توصل بها المرصد والتي تم تدقيقها من طرف ملاحظي المنظمة،
3. تسجيل تبليغات لم نجد لها صدى سواء بالدوائر أو الصحافة أو الشبكات الاجتماعية،
4. تركيز أغلب التبليغات حول استعمال المال واستغلال الملك العام أو المهمة والوظيفة العمومية والتضييق عل المقاطعين،
5. تغطية التبليغات لمختلف انتهاكات التي يمكن أن تشوب العملية الانتخابية،
6. تعكس التبليغات فرقا دالا بين التمكن من القوانين والمساطر الخاصة بالانتخابات وبين الجهل بها
7. التكامل ما بين الملاحظة بالدوائر وتقنيات الرصد بخصوص الملاحظة المواطنة

IV. الصحافة المكتوبة والانتخابات التشريعية 2011

ارتأت المنظمة خلال استحقاقات 25 نونبر 2011 باعتبارها أول انتخابات تشريعية بعد اعتماد الدستور الجديد، أن توسع ملاحظتها النوعية لتشمل الصحافة المكتوبة، في علاقتها بالعملية الانتخابية.

واعتمدت منهجية تمكنها من المسح الشامل لما نشرته الصحافة الوطنية بخصوص التداول حول القوانين الانتخابية أو بخصوص المواقف والآراء السياسية ذات الصلة بالعملية الانتخابية واختيار عدد من منابر الصحافة المكتوبة خلال فترة الحملة ويوم الاقتراع.

ولمتابعة هذا الفصل قام الفريق المكلف بهذه المتابعة من إعمال مقاربة على مرحلتين :

- الأولى : تتبع المنابر الإعلامية المكتوبة (أنظر الملحق رقم ....)، وخلصت عبر استقرائها إلى تواتر مزاعم عن خروقات من قبيل :

  - قيام موظفين عموميين وأعوان سلطة بحملات انتخابية؛
  - حملات انتخابية في أماكن العبادة؛
  - توزيع برامج ومنشورات انتخابية يوم الاقتراع؛
  - تسخير الوسائل المملوكة للدولة في الحملة الانتخابية؛
  - استعمال مرشحين لأماكن غير مخصصة لهم لتعليق ملصقاتهم الانتخابية؛
  - نزع الملصق الانتخابي الخاص بالمنافسين؛
  - إدخال الهاتف النقال إلى الأماكن المخصصة للتصويت؛
  - نشر أخبار زائفة وإشاعات كاذبة قصد التأثير على إرادة الناخبين؛
  - تسخير أشخاص للإخلال بالسير العادي للانتخابات؛
  - الحصول على أصوات ناخبين عن طريق الهدايا والتبرعات النقدية، والوعود المجرمة بموجب المادة 62 من القانون التنظيمي لمجلس النواب؛
  - مباشرة مشاريع وأعمال تجهيز من طرف مسؤولين جماعيين مرشحين للانتخابات التشريعية؛
  - العنف اللفظي والجسدي.

- الثانية : تتبع عينة من المنابر المكتوبة في رصد تعاملها مع الحملة الانتخابية وتشكيل الرأي العام وتوجيه اختيار المواطنين. لهذا آثرت المنظمة الاكتفاء بسبع جرائد من مجموع الجرائد المذكورة، مستحضرة البعد اللغوي: (عربية/فرنسية)، والبعد الموضوعي: (حزبية/خاصة)، والبعد الزمني: (يومية/أسبوعية) (الملحق رقم .....) . حددت المنظمة مدة التحليل في ثلاثة عشر يوما، هي الأيام المخصصة للحملة الانتخابية التشريعية التي سبقت اقتراع 25 نونبر 2011، وقد امتدت من 12 إلى 24 نونبر 2011. فضلا عن الأيام المخصصة للحملة الانتخابية، وحتى تتمكن المنظمة من رصد الخروقات التي همت يوم الاقتراع (الجمعة 25 نونبر 2011) ، وبالنظر إلى أن معظم الصحف، تصدر أعدادها قبل الساعة الرابعة بعد الزوال، وتغيب عن الصدور يومي السبت و الأحد،

فلم يكن للمنظمة بد من انتظار عدد يوم الاثنين للتمكن من تتبع ما نشرته الصحف المعنية بالتحليل علاقة بالأجواء العامة التي سادت يوم الاقتراع.

انطلق الفريق المكلف بمتابعة الصحافة المكتوبة في علاقتها بالانتخابات من تساؤلات سبق للمنظمة أن اشتغلت عليها في انتخابات سابقة ومنها:

- هل لعبت الصحافة الوطنية المكتوبة في هذا الاقتراع دور منشط السياسة والنقاش السياسي الديموقراطي؟
- هل لعبت الصحافة الوطنية المكتوبة دورا ناجعا في إعلام الناخب، بحياد، و في إطار احترام التعددية؟
- هل ساعدت الصحافة الوطنية المكتوبة، المرشحين و تشكيلاتهم السياسية على شرح مشاريعهم و وعودهم الانتخابية الموجهة إلى الناخبين؟

انطلاقا من المسح الكمي خلال المرحلة الأولى والملاحظة الدقيقة للمرحلة الثانية من متابعة الصحافة المكتوبة نسجل ما يلي:

- حضرت الصحافة الوطنية المكتوبة خلال الحملة الانتخابية, في حدود و ضمن أوجه العجز التي تحد من عمل الجرائد (ضعف عدد القراء, ضعف القدرة الشرائية، غياب القدرة على تغطية كافة التراب الوطني).
- بذلت الجرائد الخاصة التي كانت موضوع ملاحظتنا مجهودا لتقديم الفاعلين وعرض البرامج المتنافسة، إلا أنه في نفس الوقت سجلت نذرة الحوار، كجنس صحفي يتيح للفاعل السياسي فرصة تقديم عرضه الانتخابي، كما غاب تقديم البرامج الحزبية ومقارنتها إلا ناذرا على صفحات الجرائد الخاصة .
- ركزت الصحافة الحزبية على جنس الحوار وفي مرات قليلة البورتريه للتعريف بوكلاء لوائحها المحلية والوطنية مع نشر نصوص خارج الأجناس الصحفية المتعارف عليها كالبيانات والنداءات وأحيانا برنامجها الحزبي إما على شكل محاور موضوعاتية وإما على شكل ملحق مفصل.
- غابت انتظارات المواطنين في الروبورتاجات التي نشرت في الصحافة الحزبية وكانت نادرة بالصحافة الخاصة.
- يحتمل أن يكون العدد الكبير للوائح الانتخابية بما فيها الحزبية أو المستقلة قد شكل عائقا جديا أمام الصحافة المكتوبة، في مجهودها لمتابعة كل أشكال أداء التواصل السياسي للفاعلين و مضامينها.

1. الصحافة المكتوبة والتربية على الديموقراطية

يستمد هذا السؤال أهميته من كون الصحافة المكتوبة بالمغرب وبالإضافة إلى أدوارها الكلاسيكية تبقى مطالبة بالمشاركة القوية في بناء ديموقراطية قابلة للحياة و الاستمرار. ذلك أنها لعبت دورا مهما في النقاش حول

الدستور الجديد من خلال عرض مضامينه ومقارنته بدساتير سابقة واستقراء أراء الفاعلين حوله، إلا أنها وبمناسبة الانتخابات التشريعية غاصت في تفاصيل الحملة الانتخابية مما فوت على الناخبين الاضطلاع بشكل كاف ومناسب حول :

- اختصاصات كل مؤسسة دستورية : الملك, البرلمان, الحكومة, من أجل إيضاح الدور والأثر الذي تلعبه المؤسسة التشريعية في الحياة الجماعية الوطنية و الحياة المحلية المباشرة للناخب.
- العلاقات بين السلطات الثلاث : التشريعية، التنفيذية و القضائية.
- المؤسسات الديموقراطية (و على رأسها البرلمان)، و دورها و مساهمتها
- النائب و دوره، حدوده, موقعه و مساهمته مقارنة بالمنتخب المحلي أو بمستشار الغرفة الثانية
- آليات العملية الانتخابية و هندستها : نمط الاقتراع و خصوصياته, اثر كل نمط للاقتراع و أثر الامتناع عن التصويت أو الأصوات الملغاة.

إن المواضيع أو الإشكاليات المرتبطة بالتربية ونشر الثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان أحد وظائف للصحافة في اتجاه التربية على الديموقراطية", سيما وأنها أبرزت في أحيان كثيرة دورها كملاحظة و متتبعة دقيقة، باعتبار أن عددا من الخروقات و المخالفات التي نشرت وما ترتب عنها من متابعات كان بفضل الصحافة المكتوبة.

2. الصحافة المكتوبة ونزاهة العملية الانتخابية

استحوذ الجنس الخبري على مجموع الأجناس الصحفية المستعملة في تتبع العملية الانتخابية مما أثر سلبا على حضور النقاش السياسي بصفحات الجرائد إلا أنه لا يمكن إخفاء أهمية ما قامت به الصحافة المكتوبة من خلال الإخبار بعدد كبير من التجاوزات التي مست نزاهة العملية الانتخابية وفي مناطق مختلفة من المغرب، مما حذا بالسلطات العمومية الى التفاعل مع هذه الأخبار إما من خلال:

- تقديم توضيحات مباشرة للصحافة أو نشرها بالموقع الالكتروني متى تعلق الأمر بخرق مزعوم
- لم تتوفر الدلائل المادية على حدوثه،
- فتح متابعات قضائية متى توفر الدليل المادي على خرق القوانين المؤطرة للعملية الانتخابية .

3. استنتاجات بخصوص الصحافة المكتوبة

تستخلص المنظمة من متابعتها للصحافة إبان الحملة الانتخابية الاستنتاجات التالية :

- أهمية دورها بخصوص تغطيتها للخروقات الانتخابية ساهمت في ردع عدد من المتجاوزين للقانون وبالتالي شكلت محصنا لنزاهة الانتخابية،
- محدودية دورها بخصوص تأهيل الحوار والنقاش السياسي،

- ضعف استعمال الأجناس الصحفية بما يوسع إمكانيات الناخب بالاضطلاع والاختيار.

V. الشبكات الاجتماعية

تنبه الفريق الإجرائي لملاحظة الانتخابات إلى تنامي استعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة خلال الحملة الانتخابية سواء بالاتصال الهاتفي أو إرسال الرسائل القصيرة إلى التركيز على استغلال كل ما تتيحه الشبكة العنكبوتية من الوسائل التقنية للتواصل مع الناخبين.

وتعتبر "تيكنولوجيا الويب 2.0" التي يعرفها الاختصاصيون كمجموعة التقنيات و الوظائف و الاستعمالات من داخل الشبكة العنكبوتية التي انشأت على القاعدة الاولى للويب الكلاسيكية, تتيح لمستعملي الانترنيت قليل المعرفة بتقنيات إكتساب وظائف جديدة للويب، وتبادل المعلومات و التفاعل (تشارك, تبادل.. الخ) بطريقة سهلة و بسيطة، وفي نفس الوقت مع مضمون و إمكانية هيكلة شكل الصفحات الالكترونية, بين المستعملين أنفسهم, وإحداث ما يسمى بالويب الاجتماعي (le Web social). و بهذا ينتقل مستعمل الانترنيت من مجرد مستهلك للمنتوج الافتراضي إلى مشارك في خلق المادة الرقمية.

1. الانتخابات بالفضاء الافتراضي

أتاحت الملاحظة النوعية عبر الشبكات الاجتماعية للفريق الإجرائي بمسح أولي للانترنيت لتحديد مختلف الأطراف المتدخلين في الحملة الانتخابية الافتراضية, حيث تم تحديدهم كالتالي :

- شبكات التواصل الاجتماعي – الأرضيات الافتراضية التواصلية
- التنظيمات السياسية المحدثة حسب قانون الحريات العامة
- التنظيمات السياسية الافتراضية
- الآراء المهيكلة
- الآراء الغير المهيكلة

وأضحت شبكات التواصل الاجتماعية من أكثر الوسائل المستعملة خلال الحملة للانتخابات التشريعية 2011, وأولى وسيلة للمتنافسين السياسيين في تواصلهم مع فئات عريضة من الناخبين .

و هذا النوع من الحملات الانتخابية الحديثة على الشبكة العنكبوتية هي ما يصطلح عليه ب"الحملة الانتخابية الافتراضية", باعتبار أن مكانها هو الفضاء الافتراضي.

وركز الفاعلون السياسيون في حملاتهم الانتخابية المختلفة على شبكات التواصل الاجتماعي مثل فايسبوك و تويتر ويوتوب, باعتبار التقنيات المتطورة التي توفرها تيكنولوجيا الويب 2.0, و حجم المتواصلين النشطاء داخل هذه الشبكات ساهمت من الانتقال من استعمال الوسائل الكلاسيكية للتواصل الانتخابي، نحوالويب الكلاسيكي اولا عبر المواقع الالكترونية الجامدة, ثم نحو الويب 2.0, تفسره عوامل متعددة:

- نسبة الربط الالكتروني المسجلة بالشبكات الاجتماعية؛
- مدى اهتمام مستعملي شبكات التواصل الاجتماعي بالشأن السياسي باعتبارها فضاءا برقابة نسبية؛
- حرية الفاعلين السياسيين في التعبيرات المختلفة, و بتكلفة أقل؛
- إمكانيات التفاعل بين الناخبين و منتج المضمون الالكتروني؛
- سهولة الولوج للمعلومة من طرف المتصفح؛
- سهولة التواصل مع الناخبين؛
- قدرة الفاعلين السياسيين على اختيار فئات مستهدفة من الناخبين محددة حسب معاييرهم ؛

وأصبحت الشبكات الاجتماعية وسيلة بديلة لدى الفاعلين السياسيين, عبر مجموعات المتعاطفين, و الصفحات الرسمية و الغير الرسمية, التي من خلالها يمكن دعوة مستعملي الشبكات للانضمام إلى قضايا تهم الرأي العام أو المشاركة في نقاشات جماعية تهم الشأن السياسي أو تأطير المواطنين.

2. معايير اختيار الأرضيات الافتراضية التواصلية

تم تحديد خمس معايير لاختيار الشبكات الاجتماعية الأنسب للملاحظة النوعية :

- نسبة الربط الالكتروني للمواطنين المغاربة بالشبكة الاجتماعية؛
- شعبية الشبكة الاجتماعية و ارتباطها بالمتخيل الثقافي الالكتروني المغربي (l'imaginaire cyber-culturel marocain)؛
- نوعية الارضية الافتراضية و مميزاتها و الخدمات التي تقدمها لمستعمليها؛
- نسبة النشاط السياسي الافتراضي لمستعملي الانترنيت المغاربة على الشبكة الاجتماعية؛
- مدى سهولة الولوج للشبكة الاجتماعية : الولوج التقني و المعايير اللغوية؛

و من خلال دراسة حوالي 8 شبكات اجتماعية كبرى تم الاجماع على عينات الشبكات التالية : **فايسبوك - يوتوب تويتر** .

كما أنه تم تمييز التنظيمات السياسية ما بين التنظيمات المشاركة في العملية الانتخابية والتنظيمات المقاطعة للعملية الانتخابية .

3. معايير اختيار التنظيمات السياسية المشاركة في الانتخابات

أخذ الفريق الإجرائي لمتابعة الانتخابات عدد من المعايير بما فيها تعدد التوجهات السياسية وعدد المقاعد في البرلمان السابق والحضور الافتراضي على الشبكات الاجتماعية المعتمدة (حزب العدالة و التنمية حزب الاستقلال- حزب الأصالة و المعاصرة - الحركة الشعبية - الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية - حزب التقدم و الاشتراكية)

وسجلنا بعد مسح للشبكات الاجتماعية، تواجد نسبي أو ضعيف لبعض الأحزاب المغربية في الفضاء الافتراضي, مما يطرح تساؤلات عن قدرة الأحزاب الجديدة في الاندماج في محيطها الرقمي, وتحديث وسائلها التعبوية خلال الحملة الانتخابية, و مقدار تقبلها لثقافة رقمية جديدة تسمح بتساوي الفرص بين كافة الفرقاء السياسيين, الشيء الذي لا تتيحه وسائل الإعلام السمعي البصري التقليدية, طبقا للنسب التي تحددها الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري.

4. **معايير التنظيمات السياسية المقاطعة للعملية الانتخابية :** تم اعتماد معايير الحضور في المشهد الإعلامي المستقل التقليدي و الالكتروني؛ والحضور الافتراضي على الشبكات الاجتماعية المعتمدة؛ وتعدد التوجهات السياسية، حيث تم اعتماد (العدل و الاحسان - حزب الاشتراكي الموحد - حزب النهج الديمقراطي)

5. التنظيمات السياسية الافتراضية

سجلت المنظمة نشر معلومات حول تأسيس تنظيمات سياسية افتراضية والتي تمكن الفريق الإجرائي من تعريفها بأنها"تنظيمات سياسية مهيكلة كأحزاب سياسية, التي جعلت من الانترنيت أرضية أساسية لتحركاتها و أنشطتها السياسية, و التي تتميز بخصائص الأحزاب السياسية الكلاسيكية من خلال طرح مشاريع مجتمعية, و رؤى سياسية خاصة, و برامج عمل لتحقيق أهدافها, و تساهم بشكل مباشر عبر الأنترنيت في التأطير السياسي لمستعمليه".

وانطلاقا من متابعة معلومات وأخبار هذه التنظيمات الافتراضية، حددت المنظمة معايير بخصوص تداولها بالشأن العام بما فيه الانتخابي ومنها :

- التعريف الذاتي للتنظيم بكونه تنظيم سياسي؛
- القانون الداخلي للتنظيم و ميثاقه؛
- تواتر المشاركة التنظيم الافتراضي؛
- نوعية النشاط الالكتروني و الافتراضي؛

من خلال هذه المعايير تم تحديد تنظيم سياسي إفتراضي وحيد بالمغرب و هو" حزب قراصنة المغرب". حيث سجلت المنظمة عدم إكتراثه بالشأن الانتخابي، كما لم يصدر عنه أي موقف بخصوصه سواء بالدعوة إلى المقاطعة أو بالمشاركة, و تجاهله للنقاش العمومي حول الانتخابات التشريعية.

6. معايير تحديد عينات الآراء المهيكلة

تعتبر المنظمة أن الآراء المهيكلة هي مجموعة أفراد تتكتل على مرجعية سياسية و ايديولوجية, بما فيها الحركات الاحتجاجية السياسية, المنظمة كجمعيات افتراضية, و التي تتحرك كوحدات مهيكلة -Entités organisées- ذات شخصية معنوية افتراضية. وتم اعتماد المعايير التالية:

- نوعية التنظيم الافتراضي / هيكلة التنظيم على مستوى الشبكة الاجتماعية؛
- حجم الخيوط المعلوماتية التي ينشرها الرأي المنظم / تحيين الصفحات الرسمية؛
- شعبية الرأي لدى مستعملي الانترنيت المغاربة؛

و من خلال المسح لشبكات المعتمدة تم تحديد رأي منظم هو : حركة 20 فبراير – الصفحة الرسمية

7. معايير تحديد الآراء الغير المهيكلة

أما الآراء غير المهيكلة حسب متابعة المنظمة للشبكات الاجتماعية فهي مجموعات من أفراد غير مجتمعة لكنها تحظى بتأثير الرأي العام الإفتراضي المغربي عبر المعايير التالية:

- فضاء التأثير للأفراد ؛
- حجم الخيوط المعلوماتية التي ينشرها الرأي الغير المهيكل / تحيين الصفحات الرسمية ؛
- حجم المشتركين في الصفحات ؛
- تفاعل الرأي العام الافتراضي مع الآراء غير المهيكلة

وهكذا تم اعتبار مجموعة مالي للدفاع عن الحريات الفردية كعينة للملاحظة النوعية ضمن الرأي الغير مهيكل.

8. فترة الملاحظة النوعية للحملة الانتخابية الافتراضية

خلصت عدد من الدراسات حول استعمال الانترنيت في الانتخابات على أنها :

- تبتدئ سنة قبل تاريخ إجراء الانتخابات بمراقبة أولية لصفحات الأحزاب و مواقعها الالكترونية؛
- تليها فترة ثلاثة أشهر قبل تاريخ يوم الاقتراع.
- تتزامن الحملة الانتخابية الافتراضية مع الحملة الانتخابية العادية المحددة من طرف مدونة الانتخابات.
- تتبع ملاحظة صباح يوم الاقتراع,
- رصد عملية الاقتراع منذ افتتاح المكاتب إلى إغلاقها .

و نظرا لظرفية الانتخابات التشريعية ليوم 25 نونبر 2011 باعتبارها سابقة لاوانها, تعذرت ملاحظة الحملة الانتخابية الافتراضية طبقا للمعيار الأول والثاني، واكتفت المنظمة برصد الحملة الانتخابية ويوم الاقتراع .

أ. أهداف الملاحظة الافتراضية

تهدف الملاحظة عبر الشبكات العنكبوتية إلى ملاحظة الحملة الانتخابية الافتراضية، ورصد الخروقات الافتراضية اعتمادا على المبادئ الديمقراطية لانتخابات حرة و نزيهة، و رصد أشكال العنف الافتراضي ضد أطراف وردود فعل لمستعملي الشبكات.

ب. الملاحظة النوعية عبر الشبكات الاجتماعية

اجتهدت المنظمة المغربية لحقوق الانسان في متابعتها للحملة الانتخابية الافتراضية وتتقدم بالحيثيات التالية:

1- الشبكات الاجتماعية تشكل جزء من الفضاء الافتراضية, مستقل إلى حد بعيد عن العالم الواقعي المادي, و عن سلطة تطبيق القانون بشكل خاص. مما يجعله يتجاوز إلى حد بعيد سلطة القانون التقليدي, ورغم إقرار القضاء في اجتهاداته المختلفة بتطبيق القانون على الفضاء الافتراضي، إلا أنه يظل بعيدا عن سلطة القضاء لاعتبارات عديدة منها:

- عدم تمركز الانترنيت في رقعة جغرافية واحدة,
- التطور الكبير في تقنيات إخفاء البرتوكولات الانترنيتية (IP)
- ضمان سرية هوية مستعملي الانترنيت,
- سرعة انتقال المعلومات,
- ضعف المشرع المغربي في متابعة تطور الثقافة الرقمية (cyberculture) للإحاطة بكافة تفاصيل الظاهرة الرقمية.
- ظهور سلطة الشركات المسيرة للشبكات باعتبارها المتحكم الوحيد في الشبكات الاجتماعية, و التي تعاقب افتراضيا كل من خرق القانون الوحيد المسير لهذه الفضاءات. وهو العقد الذي يوقعه مستعمل الشبكة قبل انخراطه فيها. مما يثير اشكالية تطبيق مدونة الانتخابات على الانترنيت و يفتح سؤالا عن طبيعتها التقنية.

2- غياب قانون منظم للدعاية الانتخابية الافتراضية او حتى مدونة سلوك تنظم الحملة الانتخابية الافتراضية، كما هو الحال في فرنسا, حيث تم تبني مدونة سلوك حول الدعاية عبر الانترنيت (code de conduite sur la propagande en ligne), و أصدرت اللجنة الوطنية للمعلومة و الحريات (CNIL) توصية حول الدعاية السياسية في الانترنيت (recommandation sur la prospection politique par Internet).

3- عدم امكانية القيام بملاحظة نوعية للحملة الانتخابية الافتراضية دون التمكن من جانب تقني و معرفي في المعلوميات, و اكتساب ثقافة رقمية تمكن من تجاوز إسقاط الواقع على العالم الافتراضي الذي له خصوصيات مميزة.

4- انطلاقا من ملاحظة اولية مفادها ان الناخب المغربي في الواقع يختلف كثيرا عن الناخب المغربي في العالم الافتراضي بسبب هوامش الحرية التي يتيحها الانترنيت في التعبير و التفكير و ردود الفعل, و إمكانية التفاعل مع محيطه الافتراضي تجعل تصرفاته الانتخابية على الشبكات الاجتماعية أكثر تعقيدا.

و من خلال ما سبق اعتمدنا مقاربة متعددة الأوجه تجمع بين الشق القانوني, من خلال المبادئ الكونية الديمقراطية للانتخابات الحرة و النزيهة كمرجعية قانونية, و شق سوسيولوجي لدراسة التصرفات الانتخابية على الانترنيت, و شق معلوماتي يجمع بين ما هو تقني ومعرفي عام, و شق مرجعي ثقافي ينصب نحو الثقافة الرقمية في مجملها.

9. **منهجية الملاحظة الافتراضية للانتخابات** تقوم على أربعة مراحل كلها مرتبطة بملء استمارات خاصة: مسح الشبكات الاجتماعية ؛ تتبع خيوط المعلومات؛ الارشفة ؛ التدقق و تحليل المعطيات؛

أ. ما قبل الحملة الانتخابية الافتراضية

من الصعب الحديث عن الحملة الانتخابية الافتراضية السابقة لأوانها على شبكات التواصل الاجتماعي بالنظر للفراغ القانوني و لغياب تعريف قانوني للدعاية الانتخابية الافتراضية و الفرق بينه و بين الدعاية الذاتية التي يقوم بها شخص في صفحته الخاصة و التي يمكن لأي متصفح أن يلج إليها, أو عبر التويتات الخاصة حيث يمكن لأي شخص ان يلتقطها فقط باستعمال كلمة مفتاح. فقد سجلنا وجود شخصيات سياسية مرشحة قامت بالدعاية الذاتية لنفسها, عبر صفحاتها الخاصة و التي يمكن للعموم أن يدخل إليها عبر الفايسبوك. و أخرى نشرت إنجازات عمومية و نسبته لنفسها. وسجلنا:

ب. الحملة الانتخابية الافتراضية

- استعمال العلم الوطني كخلفية للشعارات من طرف أحزاب مشاركة في الانتخابات عبر صور مفبركة, تنقلت بشكل كبير عبر الصفحات الغير الرسمية لهذه الأحزاب. كما تم تسجيل استعمال رمز وشعار المملكة من أجل نفس الهدف, و استعمال اللونين الأخضر والأحمر في الملصقات الرقمية لبعض الأحزاب.
- استعمال الرموز الدينية, و الخطاب الديني في الحملة الافتراضية عبر فيديوهات تستعمل شعارات حماسية دينية, وأخرى تنشر خطاب متطرف .
- استعمال حالة واحدة للعنف الافتراضي, عبر قرصنة موقع جريدة الحركة.

ت. انتهاء الحملة الانتخابية الافتراضية

- توقفت بعض الصفحات لأحزاب سياسية عن القيام بنشر المواد الرقمية مع 00.00 من يوم الاقتراع، غير أن الأغلبية من الصفحات استمرت سواء في التعبئة من أجل المشاركة و التصويت لحزب أو الدعوة إلى المقاطعة. وهذا يطرح النقاش حول طبيعة الشبكات الاجتماعية، بحيث أن الفضاء العام فيها يمكن أن يتحول إلى خاص والفضاء الخاص إلى عام, بمجرد نقر على فأرة الحاسوب. بالإضافة أن كل مواد الدعاية الانتخابية الرقمية هي مؤرشفة بالصفحة و تبدو للعيان. وهذا يعمق النقاش حول ضرورة وضع تعريف قانوني للحملة الانتخابية الافتراضية على شبكات التواصل الاجتماعي، بما يضمن حقوق الناخبين و المترشحين.

10. تساؤلات بخصوص الحملة الانتخابية الافتراضية

يتم التداول على الوسائل التكنولوجيا الحديثة في مقتضيات مدونة الانتخابات, باعتبارها دعامة رقمية, لكن في أبعاده الافتراضية, و طبيعة الشبكات الاجتماعية, إلا أن متابعتها ما بين نشر المعطيات بالشبكات الاجتماعية بعلاقتها باحترام عدد من المقتضيات القانونية تسائلنا باحترامها في عدد من القضايا ومنها :

- ما هي إمكانيات مدونة الانتخابات الحالية في تحديد المواطنين الافتراضيين ؟ علما ان مدونة الانتخابات تسري على فضاء ترابي محدد إلا أن مستعملي شبكات التواصل الاجتماعي في العالم بأسره يمكنهم من نشر أي معلومة إلى المغاربة دون أن يدخل في الاختصاص الترابي للمحاكم المغربية. ودون الحديث عن الامكانيات التقنية المتاحة حاليا في تضليل الأثر الرقمي ؛

- ما هي مجالات إعمال القوانين الخاصة بالانتخابات وعلاقتها بطبيعة الشبكات الاجتماعية باعتبار خاصية تقاسم المعلومات(Partage de l'information) التي تتيحها وظائف الويب 2.0, حيث بإمكان أي شخص نشر أي خبر على صفحة شخص يرتبط به افتراضيا, و من خلال صفحته يقوم آخرون بتقاسم المعلومة, و بالتالي يصير مشاركا في خرق للقانون ؛

- وكيف يمكن التعامل مع إشكالية مصدر المعلومة التي تخرق المدونة, و صعوبة تتبعها التقنية بسبب حرص الشركات المسيرة للشبكات على حماية الحياة الخاصة لمنخرطيها ؟

- أية حماية للمعطيات الشخصية و الحياة الخاصة للافراد؟ فتتبع مصدر الخرق تعترضه الصلاحيات الترابية التي يحددها القانون, و كذا الإلتزام بتأمين قدر من الحماية الرقمية للمعطيات الخاصة للاشخاص.

أ. الرسالة الانتخابية في الشبكات الاجتماعية

تحدد الرسالة الانتخابية (le message électoral) حسب وجهة نظر بعض الباحثين في أن تكون ذات مضمون انتخابي؛ وتنشر عبر لإعلام وتتمتع بصفة إشهار تجاري.

ومن ملاحظة أغلبية الرسائل الانتخابية التي كانت تتنقل عبر الشبكات الاجتماعية المحددة, تم التوصل إلى الخلاصات التالية: توفر المعيار الأول باعتبار الرسائل ذات مضمون انتخابي؛ وعدم توفر المعيارين الثاني و الثالث, باعتبار أن الشبكات الاجتماعية ليست من جنس وسائل الإعلام المعروفة, ولأن شكل الربط الافتراضي بين الأشخاص, يكون شخصيا أو مهنيا أو أي شكل من الإشكال, كما نجد في نفس الشبكات ما هو إعلامي محض, إن من ينشر الرسالة ذات المضمون الانتخابي يتوجه الى لائحة من الأشخاص الذين تربطه بهم علاقة افتراضية للصداقة يغيب فيها الحس التجاري المحض, و قد يكون ذلك في دائرة مغلقة تدخل ضمن الحياة الخاصة للفرد.

ب. **إشكالية تسجيل الخروقات**

تبادل الناخبون و المرشحون يوميا الآلاف من المعلومات و يتحكمون في مسحها و نشرها بكل حرية على الشبكات, مما تسجيل الدليل على خرق القانون, باعتباره افتراضيا و ليس ماديا محضا. و هذا سيطرح مستقبلا مسألة كيفية التعامل مع الحملة الانتخابية الافتراضية على الشبكات الاجتماعية.

11. ملاحظات حول الانتخابات بالفضاء الافتراضي

بادرت مجموعة من الأحزاب إلى إحداث موقع لها على الشبكات الاجتماعية, كما أن عددا منها فتح صفحات رسمية بالإضافة إلى مقاطعي تكلفوا بإعداد صفحات غير رسمية للإنخراط في الحملة الانتخابية على الشبكات. ورصدت المنظمة أن النقاش ما بين الأحزاب السياسية والآراء المهيكلة الداعية للمقاطعة هذا النقاش عرف اضطرابا وتذبذبا. ذلك أن:

- وجود المئات من الصفحات لبعض الأحزاب, يحمل عبارة "رسمي", مما طرح إشكالية تحديد الصفحة الرسمية الحقيقية للحزب بعيدا عن أي تظليل للناخب أو استعمال لاسم الحزب لأهداف الدعاية المضادة من جهة, و من جهة أخرى ما مدى إحترام حقوق الملكية الفكرية لاسم الحزب.

- عدم تحكم الأحزاب السياسية في حجم المعلومات التي تخصهم أو تخص مرشحيهم في الشبكات الاجتماعية, فقد انتشرت الإشاعات و التضليل و حملات التشهير ضد المنافسين مستعملين كافة الطرق غير قانونية من تزوير للصور إلى فبركة للفيديوهات تستهدف الأعراض و حرمة الأشخاص.

- تركيز العديد من الأحزاب و الآراء المهيكلة و الغير المهيكلة على الشبكة الاجتماعية "يوتوب" و المختصة في التسجيلات المرئية و المسموعة. بحيث ارتفعت وثيرة الاستهلاك للفيديوهات بشكل ملحوظ, ما أكد لنا ملاحظة قمنا بها, و هي عدم إقبال الناخبين على النصوص المكتوبة و تركيزهم على الفيديوهات.

- حدة التنافس بين بعض الأحزاب و التي كانت تذهب إلى حدود التشهير بالأشخاص و التنظيمات,
- حضور ضعيف للأحزاب المقاطعة و التي اعتمدت كثيرا على الحملات التي تقوم بها حركة 20 فبراير من أجل مقاطعة الانتخابات.

- تسجيلات الأحزاب المشاركة المرئية كانت إما عروض للبرامج السياسية, أو مقتطفات من المهرجانات الخطابية, أو أغاني و أناشيد حزبية, أو فيدوهات للدعاية لمرشحيه أو المشاركين في الحملة الانتخابية الافتراضية.

- حضور ضعيف لدعاة المشاركة في الانتخابات, و التي كانت تتم عبر الفيديوهات, أو الصور, أو الصفحات الإشهارية.

- تجربة "الآراء المهيكلة" (cyber-activistes) في استعمال النص اللغوي و الصورة و الصوت و التسجيلات المرئية في الشبكات الاجتماعية (التنديد بالعديد من الفاعلين السياسيين)، حدت من فعالية الشبكات الاجتماعية للأحزاب السياسية .

12. استنتاجات حول الملاحظة الافتراضية :

سجلت المنظمة المغربية لحقوق الإنسان انخراط الأحزاب السياسية ومرشحيهم بالفضاء الافتراضي واستعمالهم للوسائل التكنولوجيا الحديثة في تبليغ رسالتهم الانتخابية.

وانطلاقا من متابعتها للشبكات الاجتماعية بعلاقتها بالانتخابات التشريعية ل 25 نونبر 2011، نستنتج ما يلي :

- اعتبار الشبكات الاجتماعية فرصة للفاعلين السياسيين للقيام بتعبئة الناخبين مباشرة و في وقت زمني قياسي بخصوص المشاركة أو التصويت لصالح حزب معين ،
- فعالية الشبكات الاجتماعية في فتح نقاشات سياسية بين المواطنين و المواطنات المرتبطين بها, مما يساهم في تحريك ديناميات الحملة الانتخابية،
- تواجد الشبكات الاجتماعية خارج آليات التحكم القانونية أو الإدارية التي تستخدمها السلطات العمومية من أجل مراقبة الحملة الانتخابية،
- إتاحة تكافؤ الفرص في مجال التواصل السياسي والانتخابي مع المواطنين بغض النظر عن الاكراهات المادية والمالية.

VI. استنتاجات عامة

تستخلص المنظمة المغربية لحقوق الإنسان من خلال الملاحظات التي استقتها سواء بالدوائر المحددة أو المرصد أو الشبكات الاجتماعية أو الصحافة المكتوبة أن الانتخابات التشريعية لـ 25 نونبر 2011 :

- مثلت آلية مهمة لإعمال مقتضيات الدستور والتفاعل مع مطالب الإصلاح المستعجلة،
- عرفت احترام المقتضيات القانونية ذات الصلة بالانتخابات سواء فيما يخص دور السلطات الإدارية أو القضائية اتجاه الخروقات أو الشكايات،
- طبعتها مؤشرات الحياد والشفافية، ذلك ان التجاوزات والخروقات لم تمس جوهر عملية الاقتراع،
- نبهت إلى أهمية نسبة الأصوات الملغاة رغم دلالة المشاركة ،
- أبانت عن ارتباك بخصوص مساطر الإشعار وتحديد مراكز التصويت،
- شهدت تطور أساليب وسائل العملية الانتخابية باستعمال التكنولوجيا الحديثة خاصة لشبكات الاجتماعية في تفاعل المواطنين فيما بينهم والمرشحين مع المواطنين،
- أظهرت الارتباك والالتباس لدى السلطات المعنية بخصوص ضمان حق التعبير والتظاهر للرأي الداعي لمقاطعة الانتخابات والتضييق عليه،

- تميزت بتراجع فعالية الأساليب المفسدة لنزاهة العملية الانتخابية،
- أكدت الاستنتاجات السابقة للمنظمة بخصوص المصاعب التي يطرحها نمط الاقتراع سواء خلال الحملة الانتخابية أو التصويت أو خلال الفرز،
- سجلت أهمية ولوج المواطنين والمواطنات للمرصد الخاص بالملاحظة، و تفاعلهم مع العملية الانتخابية وتقديم تبليغاتهم بخصوصها،
- أكدت على التردد الموجود لدى المجتمع والفاعل السياسي بخصوص إعمال مقاربة النوع في أفق المناصفة،
- أظهرت غياب التصويت بالوكالة بالنسبة للمغاربة القاطنين بالخارج،
- كشفت ضعف التناظر السياسي حول قضايا جوهرية في مجال الديمقراطية والمواطنة.

VII. توصيات عامة

في افق الانتخابات الجماعية والجهوية المقبلة، فإن المنظمة المغربية لحقوق الإنسان واستنادا على ملاحظتها النوعية لعدد من الدوائر ومن المرصد والشبكات الاجتماعية والصحافة الوطنية توصي بما يلي :

- ضرورة العمل على تجديد اللوائح الانتخابية، على قاعدة البيانات المتوفرة لدى المصالح المعنية بالبطائق الوطنية للتعريف،
- جعل يوم الاقتراع يوم عطلة (باستثناء يوم الجمعة) لإتاحة الفرصة لجميع الموظفين والمستخدمين للتوجه إلى صناديق الاقتراع،
- إعادة النظر في المادة 51 من القانون التنظيمي لمجلس النواب لما كان لتأويلها في التضييق على الرأي الداعي للمقاطعة،
- تعديل القانون المتعلق بتحديد شروط وكيفيات الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات، بشكل يمكن من تقوية عمل الملاحظ، علما أن المنظمة سبق أن تقدمت بمقترحات تعديلية بشأن مشروع قانون الملاحظة، ولم تتم الاستجابة إلا لمقترحين آنذاك، مما يطرح أيضا راهنية المقترحات التي لم تتم الاستجابة لها في حينه،
- دعوة السلطات المعنية وكل الأطراف المتدخلة في شأن العملية الانتخابية ،
- من أجل تخليق الحياة السياسية، وتأسيسا على المقتضيات الدستورية التي تجعل من الأحزاب السياسية هيئات التأطير السياسي للمواطنين وتقليصا لدور الأعيان ينبغي ربط التمويل الممنوح للأحزاب بمدى احترام الهيئات السياسية لمنتسبيها وهياكلها التنظيمية، في منح التزكيات الخاصة بالاستحقاقات الانتخابية،

- قيام الأحزاب السياسية بدورها التأطيري والتربوي لفائدة مناضليها أولا ولصالح المواطنين والمواطنات ثانيا، فقد أبانت هذه الانتخابات على غرار سابقاتها عن خصاص مهول في الوعي السياسي والقيم الديمقراطية ،

- ضرورة تأهيل القضاء والشرطة في اتجاه إحداث شرطة متخصصة لمراقبة الانتخابات،

- ضرورة إحداث مدونة سلوك ملزمة لرؤساء البلديات وعمد المدن بإيقاف المشاريع قبل الدخول في الانتخابات،

- دعوة وسائل الإعلام بمختلف أشكالها إلى لعب دورها الأساسي في تنوير وتوعية عموم المواطنين والمواطنات وتثقيفهم ديمقراطيا وعدم التعامل مع الانتخابات بشكل موسمي واحتفالي،

- دعوة السلطات العمومية إلى تطوير مساطر التطبيق السليم للقاعدة القانونية في مجال الحريات الفردية والجماعية وفي مواجهة الاستعمال غير المشروع للمال وحماية أمن المواطنين خلال الحملة الانتخابية وأثناء التصويت،

- دعوة الجهات المتدخلة في سير العملية الانتخابية إلى إيجاد صيغة واضحة تنظيمية تؤطر مرحلة ما قبل الحملة الانتخابية،إذ لوحظ أن العديد من الأحزاب السياسية والمرشحين يستغلون الفراغ التشريعي خلال هذه المرحلة للقيام بالدعاية الانتخابية سابقة لأوانها واستمالة أصوات الناخبين (انطلاق بعض المشاريع أو عرقلتها، توزيع العديد من منح الدعم على بعض الجمعيات وإقصاء البعض الآخر ....الخ) علما أن المنظمة سبق أن تقدمت بهذه التوصية في تقاريرها السابقة،

- دعوة الجهات المتدخلة إلى التفكير بصيغة قانونية وتنظيمية لعمل الفرق المساعدة للمرشحين ،

- توفير الولوجيات للأشخاص المسنين وللذين يوجدون في وضعية إعاقة،مع التسريع بإصدار المرسوم التطبيقي الخاص بقانون الولوجيات 10.03 الصادر منذ 2003، علما أن المغرب صادق مؤخرا على الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ،

- فتح حوار حول كيفية التدبير المؤسساتي للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وكذا الدعم الموجه للمجتمع المدني،

- النهوض بوسائل التكنولوجية الحديثة كآلية لدعم الديمقراطية التشاركية بما يسمح باتخاذ المبادرات الفردية والجماعية،

- إعادة النظر في المقررات الدراسية والبرامج التعليمية مع تعميق قيم المواطنة والديمقراطية وترسيخها في السلوك والمعاملات، أملا في قيام مجتمع ديمقراطي على الأقل في الأفق البعيد،

- استعمال كل اللغات (عربية، أمازيغية، دارجة، حسانية) ومختلف أشكال التبسيط التي تجعل المواطن (ة) يستوعب مرتكزات العملية الانتخابية ،

- وضع مدونة سلوك مرتبطة بالدعاية الانتخابية الافتراضية في الانترنيت و الشبكات الاجتماعية.

- إنشاء مركز لليقظة القانونية في مجال الحقوق و الحريات السياسية في الانترنيت و الشبكات الاجتماعية.
- التفكير في وضع صيغ بديلة لمشاركة المواطنين المغاربة القاطنين بالخارج في التصويت.

ستتقدم المنظمة باقتراح خلال الاستحقاقات المقبلة لكل المتدخلين في العملية الانتخابية من أجل تعميم تجربة المرصد في مجال يقظة الرأي العام بخصوص نزاهة الانتخابات.

ملحق رقم : 1

فريق ملاحظي المنظمة

الرقم	الإسم العائلي	الإسم الشخصي	الرقم	الإسم العائلي	الإسم الشخصي
1	بوعياش	آمنة	28	الإدريسي	الحسين
2	بودريس	بلعيد	29	الحمداوي	عمر
3	بلغزال	عبد المجيد	30	الطويل	عبد الرحمان
4	السلمي	فيصل	31	يوسي	جواد
5	عبد اللطيف	شهبون	32	صحراوي	مبارك
7	محيفيظ	محمد	33	السويدي	زكرياء
8	بنصالح	منير	34	عرفات	بدر
9	زهيري	نبيلة	35	مالكي	وئيل
10	الطراف	عبد الوهاب	36	بوصلاح	علي
11	النشناش	طارق	37	البعوشي	سمية
12	حافظ	محسن	38	العدوي	قاسم
13	اكجطاون	الحسين	39	الرقراقي	أحمد
14	البلغيثي	رشيد	40	بيجو	شكيب
15	الزعماري	محمد	41	رشيق	سعيد
16	الفتاوي	رقية	42	عنون	توفيق
17	العمري	أحمد	43	بقالي	أمين
18	أمحارش	فدوة	44	حفيظي	إبراهيم
19	وزاني شهدي	فهد	45	فروجي	محمد
20	وزاني شهدي	محمد	46	بناصر العلوي	اسماعيل
21	لحكيم بناني	عزالعرب	47	بشرى	تجميعات
22	علمي	يوسف	48	بيجو	زهير
23	جهاني	خديجة	49	الهيلوش	أمينة
24	الوالدي	صلاح الدين	50	امويس	ابراهيم

25	السلماوي	نجاة	51	الطويل	أنس
26	صدقي امدجار	محمد	52	كواز	محمد
27	ميرة	محمد			

ملحق رقم 2

مقترحات المنظمة المغربية لحقوق الإنسان بخصوص: مشروع قانون

يقضي بتحديد شروط وكيفيات الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات :

صادق مجلس الحكومة بتاريخ 2 غشت 2011 على مشروع قانون حول شروط وكيفيات الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات، والذي يتمحور حول شروط وكيفية اعتماد الملاحظين ومهام لجنة اعتماد الملاحظين وتركيبتها وحقوق والتزامات الملاحظين.

وباعتبارها منظمة غير حكومية، فقد دأبت المنظمة المغربية لحقوق الإنسان على ملاحظة العديد من العمليات الانتخابية وأبدعت في ذلك عدة مقاربات ومنهجيات. كما لاحظت مجريات الاستفتاء الأخير على الدستور. ونظرا لكونها معنية باحترام حق مشاركة المواطنين والمواطنات في تدبير الشأن العام واحترام مبادئ الديمقراطية، فإنها :

1. تذكر بمطلبها- المتواتر في توصيات تقارير ملاحظة الانتخابات سواء التشريعية أو الجماعية منذ سنة 1997 – بخصوص مأسسة ملاحظة الانتخابات من طرف المنظمات غير الحكومية؛
2. تعتبر أن هذا المشروع المذكور جاء تلبية لمطلبها بخصوص دور الجمعيات غير الحكومية في ملاحظة الانتخابات.

وإذ تسجل كون المشروع هو أول مقتضى دستوري يتم تفعليه عبر مشروع قانون، فإنها تبدي ملاحظاتها واقتراحاتها في أفق مناقشته من طرف البرلمان، اعتمادا على المبادئ التوجيهية التالية :

- ديباجة مشروع قانون؛ توسيع مجال القانون؛ الحياد والموضوعية؛ الحكامة وتعليل القرارات؛ المسؤولية والاستقلالية

1. <u>ديباجة مشروع قانون</u>

تولي المنظمة المغربية لحقوق الإنسان أهمية لديباجة مشروع القانون لما تمثله من تلخيص للفلسفة السياسية والثقافية لأي مشروع. وفي هذا الإطار فإنها تقترح أن يتم التنصيص في الديباجة على ما يلي:

النص	التعديل

مذكرة التقديم	ديباجة - ضمانا لاختيار الأمة لممثليها في المؤسسات المنتخبة بالاقتراع الحر والنزيه والمنتظم حسب الفصل الثاني من الدستور؛ - ضمانا للحق في التصويت لكل مواطن ومواطنة وفي الترشح للانتخابات، والحق الشخصي في التصويت حسب الفصل 30 من الدستور؛ - اعتبارا لكون العملية الانتخابية إحدى ركائز المشاركة في تدبير الشأن العام؛ - إعمالا للمعايير الدولية والقوانين الوطنية ذات الصلة بتنظيم الانتخابات واحتراما للحقوق الأساسية؛ - نظرا لأهمية الملاحظة العملية في الانتخابات في تقييم الوضعية العامة لحقوق الإنسان في البلاد؛ - استهدافا لضمان نزاهة ومصداقية العملية الانتخابية وسماحها للمواطنين والمواطنات والمرشحات والمرشحين والأحزاب السياسية بقبول شرعية هذه العملية؛

2. توسيع مجال القانون

انطلاقا من التجارب السابقة، فيما يخص ضرورة احترام الإرادة الشعبية، ونظرا لكون هذه الإرادة تتجلى في الانتخابات كما تتجلى في الاستفتاء، فإن المنظمة ترى أن الملاحظة المستقلة تهم كل الاستحقاقات بما فيها الاستفتاءات.

المادة	النص	التعديل
المادة 1	يقصد بالملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات في منطوق هذا القانون كل عملية تهدف إلى التتبع الميداني لسير العمليات الانتخابية...	يقصد بالملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات والاستفتاءات في منطوق هذا القانون كل عملية تهدف إلى التتبع الميداني لسير العمليات الانتخابية والاستفتائية ...

3. الحياد والموضوعية

تستمد ملاحظة الانتخابات أهميتها من سحنة الملاحِظ والملاحِظة المتمثلة في الحياد والموضوعية. مما يسمح ببلورة مجريات العملية الانتخابية والاستفتائية بكل تجرد. لذلك ترى المنظمة استبعاد كل الملاحظين من ذوي الوظائف التي يمكن أن تؤثر على حياد الملاحظة.

	النص	التعديل
المادة 4	يشترط في الملاحظين المغاربة المقترحين للقيام بمهمة ملاحظ انتخابي ألا يكونوا مترشحين في أية دائرة من الدوائر الانتخابية برسم الانتخابات الجاري تنظيمها.	(إضافة للمادة 4) أو مسؤولين بأي حزب سياسي على المستوى الوطني أو الجهوي أو الإقليمي أو محلي.

4. الحكامة وتعليل القرارات:

تثير المنظمة المغربية لحقوق الإنسان مبادئ الحكامة وخاصة منها تعليل القرارات فيما يتعلق باختصاصات لجنة اعتماد الملاحظين من منطلق الشفافية والإشراك والمساءلة وتعليل القرارات. وفي هذا الإطار فإنها تقترح أن تشمل المادتين 10 و 12 كل ما يهم اختصاص اللجنة بما فيها :

	التعديل
المادة 10	إضافة للمادة 10: تتداول اللجنة وتبث في التقارير الكتابية التي تتوصل بها بخصوص ما سجل من اختلالات في عمل الأشخاص الملاحظين تتخذ اللجنة الاجراءات الضرورية للتحقق من مدى مصداقية معطيات التقارير الكتابية
المادة 12	إضافة للمادة 12 : - كما يتعين على اللجنة مراسلة الجهات التي لم يتم اعتماد ملاحظها مع تعليل قرارها. - تمكين الجهات التي لم تعتمد من حقها في الطعن امام القضاء الاداري الاستعجالي.

5. المسؤولية والاستقلالية

تعتبر المنظمة أن المسؤولية والاستقلالية في بلورة تقارير الملاحظة والهيئة التي ينتمي إليها، ذات الصلة بملاحظة الانتخابات والاستفتاءات مسؤولية ذات أهمية بالغة يتحملها الملاحظ. ولا يمكن للمسؤولية أن تكون تامة إلا بقدر مصاحبتها للاستقلالية. مما تمكنان، معا، الرأي العام وذوي القرار من ملاحظات وتقييمات موضوعية واستنتاجات بمثابة مقياس لمدى احترام القوانين الجاري بها العمل والحقوق الأساسية للمواطنين والمواطنات.

المادة	النص	المشروع
المادة 16	- إعداد تقارير لتقييم سير العمليات الانتخابية ونتائجها، وإحالتها على الجهة المعتمدة وعلى اللجنة.	- إعداد تقارير لتقييم سير العمليات الانتخابية ونتائجها؛ - تمكين الجهة الملاحظة اللجنة من نسخة من تقريرها.
المادة 18		تحذف العبارة الأخيرة التالية : "إذا تكررت مخالفة أحكام المادة 17 أعلاه أكثر من مرة واحدة، من قبل ملاحظ أو ملاحظين آخرين تابعين لنفس الجهة المعتمدة، يسحب منها الاعتماد فورا

بيان حول ملاحظة الانتخابات البرلمانية المقبلة

تبادر المنظمة المغربية لحقوق الإنسان باعتماد منهجية جديدة لملاحظة الانتخابات على الصعيد الوطني، وذلك من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة، إذ ستضع رهن إشارة جميع المواطنات والمواطنين والملاحظات والملاحظين أرضية إلكترونية لتحديد أو تعيين مكان

وقوع أحداث أو اختلالات أو خروقات مرتبطة بالعملية الانتخابية عبر مختلف الوسائط الالكترونية: رسائل نصية قصيرة أو رسائل الكترونية أو عبر الشبكة الالكترونية الاجتماعية.

وتدخل هذه المبادرة في الإطار العام للانتخابات البرلمانية القادمة التي ستنظم وفق أحكام الدستور الجديد، الذي اعتمد في يوليوز 2011، والتي تنص على إجراءات واضحة بخصوص مسؤولية السلطات العمومية إزاء الشفافية وانتظام العملية الانتخابية والنهوض بالمشاركة.

وانطلاقا من استراتيجية المنظمة المغربية لحقوق الإنسان من اجل احترام حقوق الإنسان وتوطيد الديمقراطية، ستقوم بملاحظة هذه الانتخابات في إطار متابعتها لإعمال الأحكام الجديدة للدستور.

ومن أجل ضمان إنجاح هذه المسؤولية ستوظف المنظمة خبرتها التي راكمتها منذ سنة 1997 والتي طورتها عبر الملاحظة النوعية للانتخابات البرلمانية لسنة 2007 والجماعية لسنة 2009.

وسيتعهد بإدارة هذا البرنامج فريق من الخبراء وأعضاء من جمعيات المجتمع المدني وشبكة شباب المنظمة الذين تكونوا في مجال جمع المعلومات؛ ورصد وتحليل المعطيات تحت إشراف المكتب الوطني للمنظمة, وفي هذا الإطار ستعقد أولى الدورات التكوينية الخاصة بشباب المنظمة يومي 10 و11 شتنبر 2011 بمقر المنظمة المغربية لحقوق الإنسان بالرباط.

المكتب الوطني في 06 شتنبر 2011

إطلاق الموقع الالكتروني للمنظمة www.marsad.ma

لملاحظة الانتخابات التشريعية المقبلة

قررت المنظمة المغربية لحقوق الإنسان ملاحظة الانتخابات التشريعية المزمع إجراءها يوم 25 نونبر 2011، بإعمال مقاربة جديدة مبنية على:

- اعتماد ملاحظة نوعية بالنسبة لبعض المقاطعات سيتم تحديدها فيما بعد؛
- رصد وجمع المعلومات بواسطة الوسائل التكنولوجية الحديثة للإعلام.

وستطلق المنظمة المغربية لحقوق الإنسان يومه 26 شتنبر 2011 الأرضية الالكترونية: www.marsad.ma بهدف تعويد المواطنات والمواطنين على استعمال تقنية الوسائل التكنولوجية الحديثة وتعزيز قدرات المشرفين عليها.

كما ستنظم ندوة دولية خلال شهر أكتوبر للمصادقة على الصيغة النهائية للموقع الإلكتروني على أن يطلق رسميا يوم 25 أكتوبر 2011.

وقد سبق للمنظمة أن أخبرت الرأي العام ، في بيانها الصادر يوم 06 شتنبر 2011 بمقاربتها الجديدة بخصوص ملاحظة الانتخابات التشريعية عبر توظيف الوسائل التكنولوجيا الحديثة وبالأرضية الالكترونية المسماة "marsad" - www.marsad.ma الذي سيوضع رهن إشارة جميع المواطنات والمواطنين لتحديد أو تعيين مكان وقوع أحداث أو اختلالات أو خروقات مرتبطة بالعملية الانتخابية عبر مختلف الوسائط الالكترونية: رسائل نصية قصيرة أو رسائل الكترونية أو عبر الشبكة الالكترونية الاجتماعية.

المكتب الوطني

26شتنبر 2011

ملحق رقم 3

لائحة الدوائر الانتخابية المحلية التي تم التركيز عليها في عملية الملاحظة :

معلومات عامة انطلاقا من الجدول :

العمالة أو الإقليم أو عمالات المقاطعات	اسم الدائرة الانتخابية	عدد المقاعد	النفوذ الترابي للدائرة الانتخابية
الرباط	الرباط – المحيط	4	من مقاطعة حسان : الملحقة الإدارية الثالثة - المحقة الإدارية الرابعة - يعقوب المنصور (المقاطعة)- أكدال الرياض (المقاطعة).
	الرباط -شالة	3	من مقاطعة حسان : الملحقة الإدارية الأولى- الملحقة الإدارية الثانية- الملحقة الإدارية الثانية والعشرون- اليوسفية (المقاطعة)- السويسي (المقاطعة)- التواركة (البلدية)
سلا	سلا المدينة	4	تابريكت (المقاطعة)- بطانة (المقاطعة)- باب المريسة (المقاطعة)
	سلا الجديدة	3	حصين (المقاطعة)- لعيايدة (المقاطعة)- سيدي أبي القنادل (البلدية)- السهول- عامر
الدار البيضاء – أنفا	الدار البيضاء - أنفا	4	عمالة مقاطعات الدار البيضاء - أنفا
الفداء – مرس السلطان	الفداء – مرس السلطان	3	عمالة مقاطعات الفداء – مرس السلطان مشور الدار البيضاء (البلدية)
عين السبع – الحي المحمدي	عين السبع – الحي المحمدي	4	عمالة مقاطعات عين السبع – الحي المحمدي
الحي الحسني	الحي الحسني	3	عمالة مقاطعة الحي الحسني
عين الشق	عين الشق	3	عمالة مقاطعة عين الشق

سيدي البرنوصي	سيدي البرنوصي	3	عمالة مقاطعات سيدي البرنوصي
ابن مسيك	ابن مسيك	3	عمالة مقاطعات ابن مسيك
مولاي رشيد	مولاي رشيد	3	عمالة مقاطعات مولاي رشيد
أكادير – إداوتنان	أكادير – إداوتنان	4	عمالة أكادير – إداوتنان
إنزكان – آيت ملول	إنزكان – آيت ملول	3	عمالة إنزكان – آيت ملول
فاس	فاس الشمالية	4	زواغة (المقاطعة) - المرينيين (المقاطعة) فاس المدينة (المقاطعة) بما فيها المحلقة الإدارية باب الخوخة- المشور فاس - الجديد (البلدية)
	فاس الجنوبية	4	أكدال (المقاطعة)- سايس (المقاطعة)- جنان الورد (المقاطعة)- أولاد الطيب- سيدي حرازم- عين البيضاء
صفرو	صفرو	3	إقليم صفرو
القنيطرة	القنيطرة	4	القنيطرة (البلدية)- مهدية (البلدية)- سيدي الطيبي الحدادة- أولاد سلامة- المكرن- المناصرة- بنمنصور- سيدي محمد بنمنصور- عامر السلفية
العيون	العيون	3	إقليم العيون
الناظور	الناظور	4	إقليم الناظور
الجديدة	الجديدة	6	إقليم الجديدة
سيدي بنور	سيدي بنور	4	إقليم سيدي بنور
طنجة – أصيلة	طنجة - أصيلة	5	عمالة طنجة - أصيلة
الفحص – أنجرة	الفحص - أنجرة	2	إقليم الفحص - أنجرة
تطوان	تطوان	5	إقليم تطوان
المضيق – الفنيدق	المضيق - الفنيدق	2	عمالة المضيق - الفنيدق

ملحق رقم 4

عدد الناخبين المسجلين في كل دائرة انتخابية :

العمالة أو الإقليم أو عمالة المقاطعات	الدائرة الانتخابية	المجموع
الرباط	الرباط - المحيط	172057
	الرباط - شالة	127724
أكادير - إداوتنان	أكادير - إداوتنان	227820
إنزكان – آيت ملول	إنزكان – آيت ملول	197679
صفرو	صفرو	126375
القنيطرة	القنيطرة	281110
	الغرب	128578
العيون	العيون	102773
الناظور	الناظور	225129
الجديدة	الجديدة	278813
طنجة – أصيلة	طنجة - أصيلة	299327
تطوان	تطوان	211202

سلا	سلا المدينة	201638
	سلا الجديدة	137477
فاس	فاس الجنوبية	195786
	فاس الشمالية	174641
الفحص - أنجرة	الفحص - أنجرة	34317
المضيق الفنيدق	المضيق - الفنيدق	77441
سيدي بنور	سيدي بنور	193439

ملحق رقم 5

لوائح الترشيح المستقلة المودعة برسم الدوائر الانتخابية المحلية :

عمالة أو مقاطعات	الدائرة الانتخابية	عدد اللوائح
المضيق الفنيدق	المضيق - الفنيدق	1
عين السبع – الحي المحمدي	عيد السبع – الحي المحمدي	1

ملاحظة :

تمكن لائحتين من إعمال المقتضيات القانونية ذات الصلة باللوائح المستقلة ذلك أن الإجراءات المتعلقة بهذا النوع من الترشيح يتطلب شروط كثيرة.

الملحق رقم 6

الإحصائيات حول مستعملي الشبكات الاجتماعية الرئيسية بالمغرب:

حسب تقرير"Arab Social Media Report " الذي صدرته Dubaï School of Government في ماي 2011, و الذي تم من خلاله تقديم صورة حول تطور نسب الربط الالكتروني بالشبكات الاجتماعية منذ بداية الربيع الديمقراطي الى غاية شهر ابريل 2011, فإن المغرب يحتل المرتبة الرابعة من بين الدول التي شملتها الدراسة بمقدار زيادة 590.360 ربط الكتروني بشبكة فايسبوك (انظر المبيان).

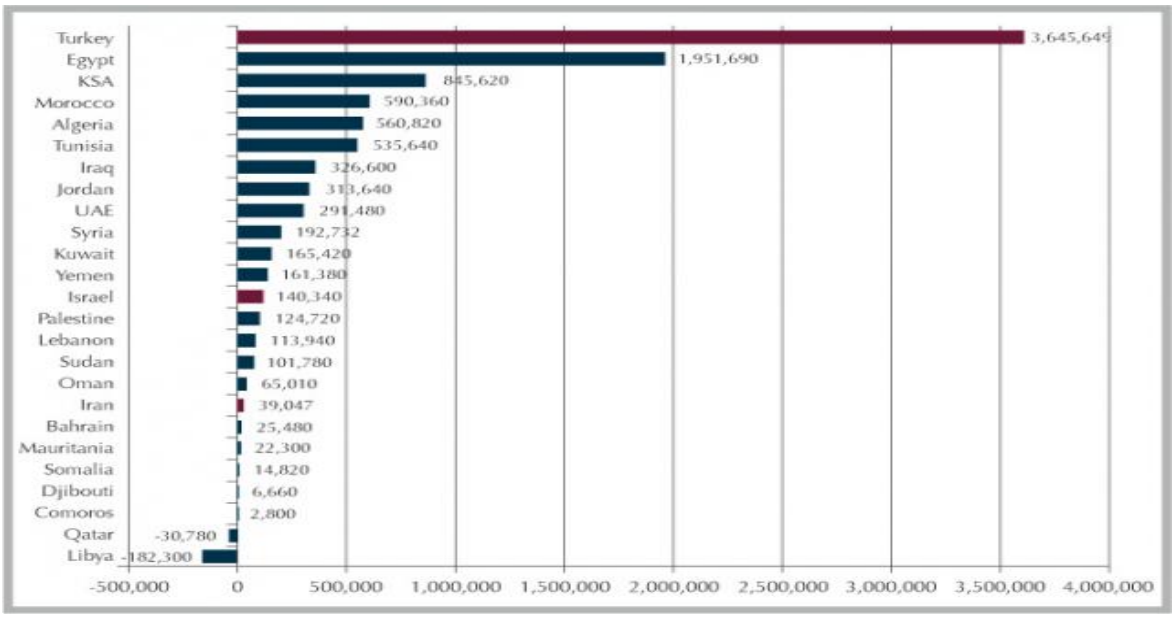

لترتفع نسب الربط بشبكة فايسبوك بالمغرب الى حوالي اربعة ملايين, اي ثلث المغاربة الذين يلجون الى الانترنيت المقدرين ب 12 مليون حسب احصائيات ANRT. اي حوالي 10% المغاربة متصلون ب شبكة فايسبوك:

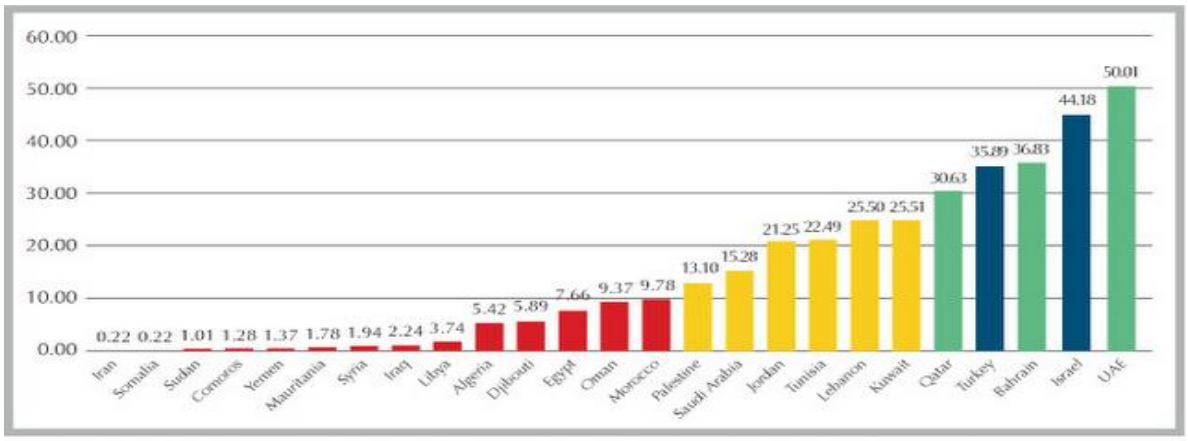

* 2011 population, from United Nations ILO Department of Statistics, http://laborsta.ilo.org/ See Figure 12 for rankings using official GCC population data.

و تعتبر الشبكات الاجتماعية و سيلة مهمة من خلالها يمكن التأثير على الفئات العمرية 18-30 سنة, و التي تعرف اكبر نسب العزوف من خلال الملاحظة الميدانية السابقة التي قامت بها النظمة المغربية لحقوق الانسان. بحيث اذا أخدنا شبكة الفايسبوك الاكثر شعبية بالمغرب كمثال, نجد التوزيع حسب الفئات العمرية الاكثر حضورا هي الفئة الشابة من 18 سنة الى 30 سنة بنسبة 79% من مجموع المتصلين بشبكة فايسبوك.

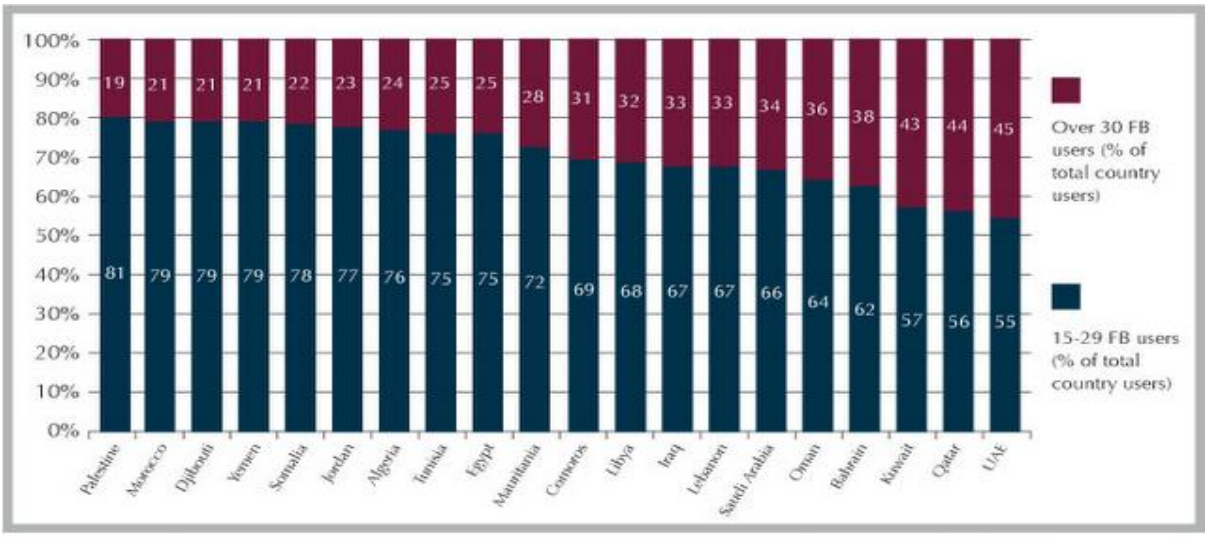

*Excluding Syria and Sudan (due to US technology sanctions, no data on demographic breakdown of Facebook users is available)

و تتيح ايضا الشبكات الاجتماعية إمكانية استهداف فئات ناخبة معينة بخطابات سياسية محددة من أجل التأثير فيها, فالاحصائيات تشير على ان فئة النساء التي تمثل حوال 38 % من مستعملي شبكة فايسبوك في المغرب مقابل 62 % للرجال, و هذا في حد ذاته معطى يؤثر على استراتيجيات الماركوتينغ السياسي للفاعلين.

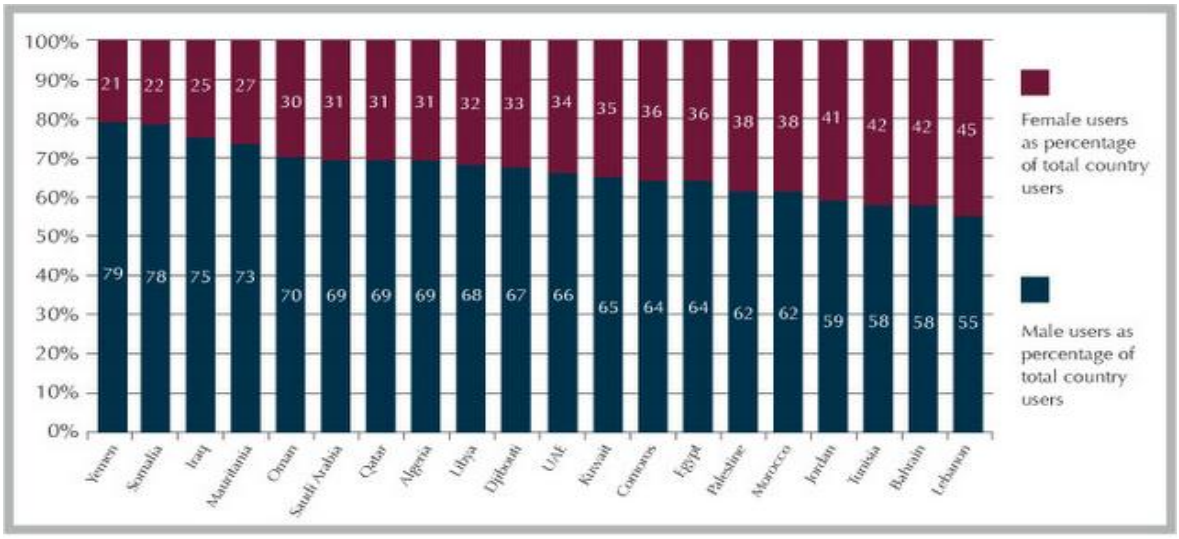

*Excluding Syria and Sudan (due to US technology sanctions, no data on gender breakdown of Facebook users is available)

و لكن يبقى استعمال بعض الشبكات الاجتماعية ضعيفا, و حال ذلك هو تويتر كشبكة اجتماعية لتبادل المعلومات, يبقى هامشيا باعتبار الاحصائيات التي حددت فقط % 0,05 من الساكنة المغربية كمستعملة لتويتر و هذه نسبة ضعيفة جدا, رغم ان نسبة استعمال الكلمات المفاتيح (le hachage) المرتبطة بالحملة الانتخابية قد ارتفع بشكل ملحوظ, و نخص بالذكر كل من itikhab, #intikhabat, ##intikhabates، و بعض التنطيمات السياسية مثل #PJD, #PAM، او الأراء المنظمة مثل #20FEV .

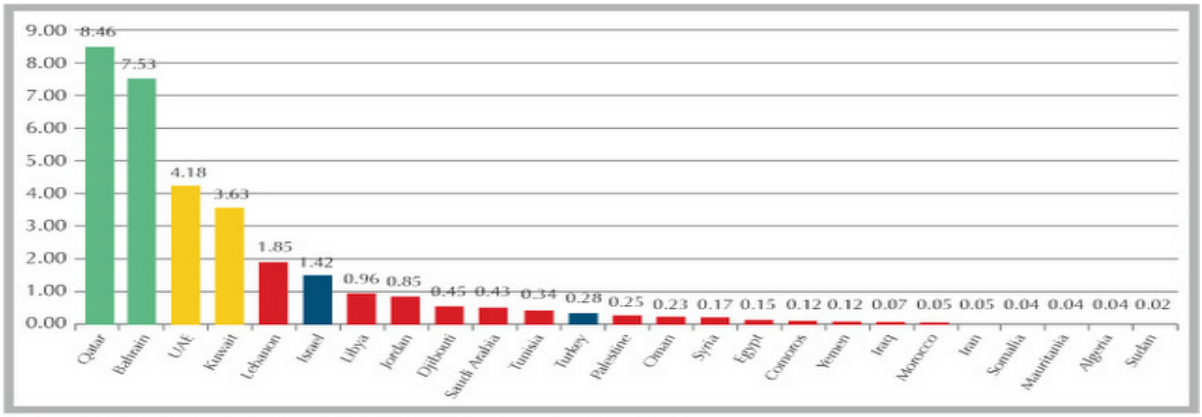

* 2011 populations, from United Nations ILO Department of Statistics, http://laborsta.ilo.org/
تأSee Figure 22 for rankings using official GCC population data.

كد الفريق الإجرائي لملاحظة الانتخابات من خلال متابعة الحملة الانتخابية على الشبكات الاجتماعية من إمكانية إقناع المستعملين وعبر تتبع خيوط المعلومات الصادرة عبر تويتر و فايسبوك و التعاليق على المضامين المطروحة في المجموعات الافتراضية و الصفحات الرسمية للفاعلين في الحملة من قبل المتصفحين, خصوصا الناخبين الذين لم يحسموا بعد اختياراتهم.

الملحق رقم 7

مقالات صحفية حول ملاحظة المنظمة

Alarabiya	**Alhurra**	**France 24**	**BBC**	**Nedherlands TV**
DW-World	**Medi1TV**	**2M**	**Aswat**	**Medi1**

Radio-Med	Chaine nationale	Atlantic Radio	Liberation	Aujourd'hui
Telquel	MAP	Le Matin	Soir Echo	Ecofin
Les Echos	Journal du Maroc	Magharib.com	Hespress.com	Tizpress. com
Hibapress. com	La nouvelle tribune	Albayane	Forbes. com	Ushahidi. com
news80.com	int.ma	Globalvoicesonline.org	biladi.ma	Nasskom. com
safileaks. com	rue89. com	moroccotomorrow.org	tizimaroc.org	The Electoral Network
التجديد	المغربية	أخبار اليوم	الاتحاد الاشتراكي	اليوم
المنعطف	بيان اليوم	The Arab for Human Rights Informtion	Tanja24.com	crowdmapper.com
Arab news.org	indiatimes.com	123news.org	ict4peace. com	Enafrique.info

بدعم من سفارة مملكة النرويج

AMBASSADE DE NORVÈGE